



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

لجان المراجعة ودورها في تفعيل الدور الحوكمي للشركات
- دراسة حالة -

تحت إشراف:

- د. زلاسي رياض

إعداد الطلبة:

- قروي محمد ياسين

- بن خليفة نهاد

- عطاء الله اسلام

لجنة المناقشة:

رئيساً

مشرفاً ومقرراً

ممتحناً

أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي

أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي

أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي

د. بن خليفة بلقاسم

د. زلاسي رياض

د. سردوك فاتح

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل أولاً ونحمده حمداً كثيراً على توفيقه وامتنانه
لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والاحترام
الكامل، إلى الأستاذ المشرف "زلاسي رياض" الذي أطرنا ووجهنا
طيلة مدة البحث، وبكل تواضع دون كلل أو ملل...



الملخص:

من خلال هذه الدراسة، والتي كانت حول: "لجان المراجعة ودورها في تفعيل الدور الحوكمي للشركات"، يتضح أن لجان المراجعة تساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال العديد من المسؤوليات والأدوار المناطة بها، فتقوم اللجنة بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية للشركة، وتدعم استقلالية المراجع الخارجي حتى يمكنه إبداء الرأي الفني حول المركز المالي للشركة وصدق وصحة النتائج المحاسبية بكل موضوعية وحيادية، كما تقوم لجنة المراجعة بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتقييمها 207 الالتزام بدور لجان المراجعة كمدخل لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات وتحليلها والوقوف على أوجه القصور فيها خاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، وتدعم اللجنة استقلالية قسم المراجعة الداخلية وتحرص على جعل المراجعين الداخليين يمارسون أدوارهم ومسؤولياتهم بعيدا عن ضغوط الإدارة التنفيذية، كما تسهر اللجنة أيضا على ضمان جودة المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، المراجعة، حوكمة الشركات.

Abstract:

Through this study, which was about: Audit committees and their role in activating the governance role of companies, it is clear that audit committees contribute to activating the principles of corporate governance through many responsibilities and roles assigned to them. The independence of the external auditor so that he can express the technical opinion on the financial position of the company and the truthfulness and validity of the accounting results objectively and impartially. The Audit Committee also studies and evaluates the internal control and risk management systems. By preparing the financial statements, the committee supports the independence of the internal audit department and is keen to make the internal auditors exercise their roles and responsibilities away from the pressures of the executive management. The committee also ensures the quality of the internal audit.

Keywords: Audit committees, auditing, corporate governance.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الملخص

I	فهرس المحتويات.....
III	قائمة الاشكال.....
IV	قائمة الجداول.....
أ	مقدمة.....

الفصل الأول: الإطار النظري لجان المراجعة والحوكمة الشركات

2	تمهيد:.....
3	المبحث الأول: عموميات حول المراجعة ولجان المراجعة.....
3	المطلب الأول: عموميات حول المراجعة.....
16	المطلب الثاني: صلاحيات وواجبات لجان المراجعة.....
20	المبحث الثاني: عموميات حول حوكمة الشركات.....
20	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات.....
33	المطلب الثاني: الإطار الفكري لحوكمة الشركات.....
40	المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات.....
43	خلاصة الفصل:.....

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

45	تمهيد:.....
46	المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة الكهرباء والغاز -سونلغاز- بالوادي.....
46	المطلب الأول: لمحة تاريخية.....
48	المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي.....
53	المبحث الثاني: الطريقة وأدوات الدراسة.....
53	المطلب الأول: طريقة الدراسة.....
56	المطلب الثاني: أدوات جمع ومعالجة البيانات.....

المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان.....	60
المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة.....	62
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة.....	62
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان.....	67
المبحث الرابع: عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.....	78
المطلب الأول: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى.....	78
المطلب الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية.....	79
المطلب الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة.....	81
المطلب الرابع: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية العامة.....	82
المطلب الخامس: نتائج الدراسة.....	83
خلاصة الفصل:.....	85
الخاتمة.....	87
قائمة المراجع.....	90

قائمة الاشكال

- الشكل رقم (01): يمثل خصائص حوكمة الشركات 35
- الشكل رقم (02): 40
- الشكل رقم 03: يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وسط - فرع
الوادي - 48
- الشكل رقم (04): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة 63
- الشكل رقم (05): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي 64
- الشكل رقم (06): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير العمر 65
- الشكل رقم (07): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية 67

قائمة الجداول

50	جدول رقم (01): توزيع الوكالات التجارية.....
55	الجدول رقم (02): نتائج توزيع الاستبيان
56	الجدول رقم (03): يوضح متغيرات الدراسة.....
58	الجدول رقم (04): يوضح توزيع أسئلة فقرات كل محور.....
59	الجدول رقم (05): مقياس ليكارث الخماسي.....
61	الجدول رقم (06): يوضح قيمة R لحساب الصدق البنائي.....
61	الجدول رقم (07): يوضح قيمة ألفا كرو نباخ.....
62	الجدول رقم (08): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الوظيفة.....
64	الجدول رقم (09): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي.....
65	الجدول رقم (10): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمر.....
66	الجدول رقم (11): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الخبرة المهنية.....
68	الجدول رقم (12): يوضح المحك المعتمد في الدراسة.....
	الجدول رقم (13): نتائج آراء عينة الدراسة حول دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في
69	زيادة فعالية دورها ونشاطها.....
	الجدول رقم (14): نتائج آراء عينة الدراسة حول لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة
71	المعلومات المالية.....
	الجدول رقم (16): نتائج آراء عينة الدراسة حول إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور
76	الحوكمي للشركات.....
78	الجدول رقم (17): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بالمحور الأول.....
80	الجدول رقم (18): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بالمحور الثاني.....
81	الجدول رقم (19) يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بالمحور الثالث.....
	الجدول رقم (20) يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تطبيق آلية المراجعة
82	الداخلية.....

مقدمة

1. توطئة:

حظيت لجنة المراجعة باهتمام بليغ من طرف الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين، خاصة بعد التعثرات والانهيئات المالية لكبرى الشركات العالمية، وقد ترتب عن هذه الأزمات ميلاد لجان المراجعة حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية السبابة إلى إنشاء هذه اللجان، وهذا نظرا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه اللجان باعتبارها آلية من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في المساعدة على التأكد من أن إعداد التقارير المالية يتم وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة، ودورها في دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة استقلاليتها، وأيضا أهميتها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية بمطالبة الشركات التي تسجل أسهمها بها بإنشاء لجنة المراجعة.

وتعتبر لجنة المراجعة بشكل متزايد من الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، ويذكر الكثيرون أن نجاح حوكمة الشركات يعتمد على نجاح لجنة المراجعة، والفشل في العضوية أو الشكل أو دور أو كفاءة أو التزام لجنة المراجعة يؤدي إلى إحداث فجوة في حوكمة الشركات والنظم الرقابية الموضوعة في الشركة.

في ظل ما سبق، فإن فعالية حوكمة الشركات مرتبطة أساسا بفعالية لجان المراجعة، وبالتالي هي أهم ركيزة من ركائز حوكمة الشركات وهذا نظرا لارتباطها مباشرة بالأنشطة الحساسة في الشركة وهي أنشطة إعداد القوائم المالية، أنشطة الرقابة الداخلية والمراجعة، وأنشطة إدارة المخاطر، إلا أنه لا بد من التنويه بأن دور لجان المراجعة قد يختلف من شركة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، خاصة لما يتعلق الأمر بالدول النامية.

2. الإشكالية:

على ضوء ما سبق تأتي هذه الدراسة لتطرح الإشكالية الآتية:

كيف تساهم لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات؟

3. الفرضيات:

- يوجد دور لخصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها عند مستوى معنوية $\alpha 0.05 =$
- يوجد دور للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية عند مستوى معنوية $\alpha 0.05 =$
- توجد إسهامات للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات عند مستوى معنوية $\alpha 0.05 =$
- يوجد دور للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركة سونلغاز عند مستوى معنوية $\alpha 0.05 =$

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم لجان المراجعة وأهداف تكوينها.
- دراسة وتحديد مفهوم وأهداف ومقومات الحوكمة
- دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وتفعيل عملية حوكمة الشركات.

5. أهمية الدراسة:

استحوذت قضية الحوكمة على اهتمام كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن العمل بآلياتها لم يلق القدر الكافي من الاهتمام في المؤسسات الاقتصادية، خاصة من خلال التطورات التنافسية التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى الرفع من كفاءة وفعالية أداء المؤسسات بهدف تحقيق ميزة تنافسية، بحيث تحاول آليات الحوكمة من توافق المتطلبات الداخلية لمنظمة مع المتطلبات الخارجية لها مما يحسن من أدائها وبالتالي كسبها لميزة في السوق.

6. منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي في تكوين الإطار النظري من خلال استقراء الدراسات السابقة، بينما يتمثل المنهج الاستقرائي في تجميع بيانات الدراسات الميدانية.

7. صعوبات الدراسة:

تلقينا في اعداد هذه الدراسة عدة صعوبات من بينها حداثة الموضوع وتشابه الدراسات مما جعل صعوبة في اختيار المعلومات وتصنيفها.

8. الدراسات السابقة

في هذا الجزء نعرض مجموعة من الدراسات السابقة في مجال لجان المراجعة، ودور تلك اللجان في تفعيل حوكمة للشركات، وستعرض الباحثة بإيجاز للأهداف الرئيسية لكل دراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، وتقويم الباحثة لنتائج كل منها:

* الدراسات العربية:

- دراسة محمود الشواربي (2005) استهدفت هذه الدراسة عرض وتقييم مبادئ الحوكمة وتفعيلها عن طريق المراجعة الداخلية، وقد توصل البحث إلى أن المراجعة الداخلية عنصر رئيسي لتفعيل وتحسين تطبيق حوكمة الشركات، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية
- دراسة مجدى محمد (2005) استهدفت هذه الدراسة إلى إبراز آليات الحوكمة وأهمها لجان المراجعة وأثرها على جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، وقد خلصت الدراسة إلى أن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دور محوري في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية.
- دراسة أبو العزم (2006) استهدفت توضيح دور لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة أحد آليات حوكمة الشركات، كما وجدت الدراسة أن قواعد حوكمة الشركات تزيد من ثقة المجتمع في التقارير المالية.

* الدراسات الأجنبية:

- دراسة Caranaa (2000): استهدفت هذه الدراسة توصيف موقف الشركات من موضوع حوكمة الشركات وتقديم مجموعة من المقترحات نحو تطبيق أفضل للحوكمة في الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات بما فيها الكبيرة تقرب من وصف الشركات المقفلة على عدد قليل من الملاك.
- دراسة Dezoort and Salterion (2001): استهدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفروق بين أعضاء لجنة المراجعة في دعم المراجع ، وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجع إذا أدرك أن لجنة المراجعة لا تستطيع فهم المسائل الفنية سيكون أقل ميلا للإشارة أو التقرير عن هذه المسائل.

- دراسة (Cohen Krishnamoorthy, and Wright (2002): استهدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المراجعة هي المحرك الرئيسي للحوكمة، وأن لجان المراجعة غير فعالة وتفتقر إلى القوة الكافية لتفعيل الحوكمة.

- دراسة (Keinath and Walo 2017) هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمسؤوليات الأساسية للجنة المراجعة وبشكل خاص تسليط الضوء على دورها بالإشراف على اجراءات اعداد التقارير المالية، وقد خلصت الدراسة إلى ان لجنة المراجعة تؤدي دورًا فعالًا بالإشراف على التقارير المالية والإشراف على التزام الشركة بالقوانين والانظمة.

9. هيكل الدراسة:

استسهلنا دراستنا هذه بمقدمة عرضنا فيها تمهيد عن موضوعنا ثم قمنا فيها بطرح التساؤل الرئيسي والفرضيات وأهمية وأهداف الدراسة، وكذلك عرضنا فيها جملة من الدراسات التي سبقتنا في دراسة موضوعنا.

في الفصل الأول والذي كان الإطار النظري للدراسة عرضنا فيه في مبحثه الأول أهم المفاهيم المتعلقة بالمراجعة ولجان المراجعة ثم في المبحث الثاني تطرقنا على ماهية الحوكمة وأهم المفاهيم المتعلقة بها.

في الفصل الثاني والذي كان فيه الدراسة التطبيقية تم عرض تقديم لشركة سونلغاز وكالة الوادي في مبحثه الأول، ومن ثما قمنا بإسقاط دراستنا على الشركة محل الدراسة.

وفي الأخير ختمنا الدراسة بخاتمة تشمل على اهم نتائج الدراسة وتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لجان

المراجعة والحوكمة

الشركات

تمهيد:

تعتبر لجان المراجعة من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة والتي تساعده على الوفاء بالتزاماته، بحيث أن أعضاء لجنة المراجعة يجب أن يكونوا من المديرين غير التنفيذيين وأن يكون هناك أعضاء من خارج الشركة، يتمتعون بالاستقلالية اللازمة لممارسة دورهم في الشركة، مع ضرورة توفر التكوين والخبرة اللازمة في مجالات المالية المحاسبة والمراجعة، كما يجب أن لا يقل أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء دون تحديد العدد الأقصى لعدددهم.

وتلقى قواعد حوكمة الشركات اليوم اهتماما بليغا من طرف المستثمرين، وزاد هذا الاهتمام نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في تلك الأسواق، ولا يقتصر نجاح الاستثمار فقط على قواعد إدارة كفأة بالشركة، بل يهتم المستثمرون أيضا بمدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات التي يستثمرون فيها.

وهناك عدة جوانب يمكن أن تسهم من خلالها لجنة المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات من بين هذه الجوانب نجد الإشراف على إعداد القوائم المالية، متابعة توصيات المراجع الخارجي والمراجعة الداخلية، التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وفي هذا الفصل سنتعرض لمفاهيم عامة متعلقة باللجان المرجعة وحوكمة الشركات من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة ولجان المراجعة

من خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالمراجعة ولجان المراجعة من خلال مطلبين اثنين كالتالي:

المطلب الأول: عموميات حول المراجعة

تتبع أهمية المراجعة من حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية والمالية، لذلك فمنذ القدم تعتبر هذه الوظيفة الوسيلة الناجحة للكشف الأخطاء والتحريفات التي قد تحتويها القوائم المالية للمؤسسات محل المراجعة.

الفرع الأول: مفهوم المراجعة

تعتبر المراجعة من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة، وهي إحدى حلقات الرقابة فهي التي تمد الإدارة بالمعلومات المستمرة. وتعرف على أنها التحقق من العمليات والقيود وبشكل مستمر في بعض الأحيان، ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول، وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس صلاحية النظام المحاسبي¹.

تعرف المراجعة بأنها "عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقييمها فيما يتعلق بحقائق حول تصرفات وأحداث اقتصادية للتحقق من درجة تطابق هذه الحقائق مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين الذين يهمهم الأمر"².

وتظهر أبرز معالم التطور في التعريف الحديث للمراجعة وهو تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association): "المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

¹ حسين القاضي، المراجعة الداخلي، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص113.

² سهير شعراوي جمعه، المراجعة علم ومهنة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، بنها، بدون ناشر، 1996، ص11.

ويتضح من التعاريف السابقة أن عملية المراجعة تهدف إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المنشأة، ويلزم لتنفيذها تطبيق المعايير والإجراءات المتعارف عليها للتأكد من مدى تطبيق أسس ومعايير المحاسبة المالية في إعداد هذه القوائم، ووفقاً لهذه المفاهيم فإن المراجعة تحتوي على عدة عناصر أهمها ما يلي:

1- المراجعة عملية منظمة: يتم تنفيذ عملية المراجعة من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية المتتابة، تبدأ بقبول التكليف واستكشاف بيئة المراجعة، وتنتهي بتقييم النتائج وإعداد تقرير المراجع.

2- جمع وتقييم الأدلة: تعد عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات جوهر عملية المراجعة، ويستطيع المراجع جمع هذه الأدلة من خلال اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية للتفاصيل، حيث تمكن من توفير تأكيد بأن هيكل الرقابة الداخلية يعمل كما هو مصمم له.

3- تحديد مدى تمشى مزاعم الإدارة مع المعايير القائمة: تمكن عملية المراجعة من توفير تأكيد حول مدى تمشى مزاعم الإدارة بالشركة محل المراجعة مع معايير المحاسبة المحلية، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والقواعد المحاسبية التي تحتويها القوانين واللوائح السارية في الشركة محل المراجعة إن وجدت.

4- توصيل النتائج لمستخدميها: يقوم مراجع الحسابات بتوصيل نتائج عملية المراجعة إلى مستخدمي القوائم المالية.

ويرى الباحث أن المراجعة تتكون من مجموعة من الأنشطة المخططة والمحددة الأهداف، لجمع أكبر قدر من أدلة الإثبات والقرائن، للتحقق من مدى صدق وسلامة البيانات المحاسبية المقيدة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية، ثم تقييمها تقيماً موضوعياً، بما يمكن المراجع من إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة ودقة هذه البيانات، وتطابقها مع المعايير المتعارف عليها والقواعد المحاسبية التي تحتويها القوانين واللوائح السارية في الشركة محل المراجعة، وعن مدى تعبير الحسابات الختامية عن نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، وتعبير القوائم المالية عن المركز المالي للشركة، وكذلك التأكد من توصيل نتائج عملية المراجعة إلى جميع المستفيدين منها.

الفرع الثاني: أنواع المراجعة

يمكن تصنيف عمليات المراجعة حسب أغراضها إلى ما يلي¹:

1- تدقيق القوائم المالية:

إن الغرض من عملية مراجعة القوائم المالية تحديد ما إذا كانت عملية إعداد هذه القوائم قد تمت وفقاً لمعايير ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، كما أن مراجعة القوائم المالية أو المراجعة المالية تعبر عن وجهة النظر التقليدية للمراجعة بنوعيتها الداخلي والخارجي، والذي يتضمن تتبع الأحداث أو العمليات المالية التي حصلت في السابق داخل المنظمة، ومراجعتها حسابياً ومحاسبياً ومستندياً، ثم التحقق من مدى تمشيها وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المتبعة، بهدف إظهار البيانات المالية بصورة واقعية.

2- مراجعة الالتزام: ويسمى أيضاً مراجعة الأداء أو التنفيذ، ويهدف إلى مراجعة مدى التزام الوحدة بالمعايير المقررة، كالسياسات والإجراءات الإدارية الرسمية المكتوبة للمنظمة، وهذا النوع من المراجعة يهتم بالالتزام بالقوانين والسياسات والنظام الداخلي، حيث يكون الغرض منه معرفة مدى التقيد أو الالتزام بأداء سياسات معينة، أو قوانين وتعليمات أو مدى التقيد بعمود معينة، حيث يقوم المراجعون في هذه الحالة بكتابة تقرير عما إذا كان قد تم إتباع تلك السياسات والإجراءات المقررة أم لا.

3- المراجعة القضائية: تهدف المراجعة القضائية إلى تتبع أو منع نشاطات الغش والاحتيال، وقد تطور هذا النوع من المراجعة وازدادت أهميته خاصة في الجانب التجاري والمسائل المالية، وقد يتم استخدام هذا النوع من المراجعة في مؤسسات القطاع العام أو الخاص، ومن المجالات التي يمكن أن يتعامل معها المراجعون القضائيون، ما يلي²:

أ- التحري عن حالات الاختلاس وتوثيقها وإجراءات التفاوض المتعلقة بالتسويات التأمينية.

ب- تحليل العمليات المالية التي تتضمن تحويلات غير مرخص (عدم وجود صلاحية) للنقدية بين المنظمات.

ج- إعادة ترتيب سجلات محاسبية غير كاملة لتسوية مطالبة تأمينية عند تقييم المخزون.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة في عالم متغير. القاهرة: دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع، 2002، ص 25-26.

² Messier، W.، Auditing & Assurance Services، USA: McGraw-Hill.2002، p: 12.

4- المراجعة التشغيلية: وتعرف المراجعة التشغيلية بأنها الفحص الشامل للوحدة أو المنظمة لتقييم أنظمتها والرقابة فيها وأدائها مقيسة بواسطة الأهداف الإدارية¹. والهدف من عمليات المراجعة تحديد فعالية وكفاءة التنظيم، حيث تقيس الفعالية Effectiveness كيفية تحقيق المنظمة لأهدافها بنجاح، في حين تقيس الكفاءة Efficiency كيفية استخدام المنظمة لمواردها بشكل جيد لتحقيق أهدافها، حيث يقوم المراجع بفحص إحدى الوحدات أو الدوائر لتحديد ما إذا كانت تقوم بتحقيق أهدافها طبقاً لما هو مقرر "الفعالية"، بالإضافة إلى مدى استخدامها لمواردها بشكل مناسب "الكفاءة"².

يوجد ثلاثة أنواع أو فئات من عمليات المراجعة التشغيلية هي³:

أ- المراجعة الوظيفية: إن المراجع عند قيامه بعملية المراجعة الوظيفية يقوم بتتبع العملية، أو النشاط محل المراجعة من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، فالعمليات قد تشترك في إنجازها أكثر من وحدة أو دائرة تنظيمية داخل المنظمة، وبالتالي فإنه يتوجب على المراجع القيام بفحص الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعتها، وفي مختلف الوحدات التنظيمية في المنظمة⁴. فمثلاً عملية شراء لوازم في المنظمة تكون مشتركة بين الدائرة التي طلبت هذه اللوازم ودائرة اللوازم والدائرة المالية ولجنة العطاءات المختصة في المنظمة (المركزية أو الفرعية) وهنا يقوم المراجع بمتابعة هذه العملية منذ وضع مواصفات اللوازم المراد شراؤها وحتى تسديد قيمة هذه اللوازم أو المشتريات.

ب- المراجعة التنظيمية: يركز المراجع اهتمامه هنا على الوحدة التنظيمية داخل المنظمة (إحدى الإدارات) ويقوم بإخضاع جميع عملياتها وأنشطتها لعملية مراجعة وتحليل وتقييم يشمل فحص ومراجعة أهداف وخطط وسياسات وأساليب وإجراءات هذه الوحدة وعلاقاتها بالوحدات الأخرى، وفي مثل هذا النوع من المراجعة التشغيلية، فإن المراجع لا يخرج عن

¹ Whittington, O. Ray. And Pany, Kurt. **Principles Of Auditing**. 12th Edition, McGraw-Hill Companies. Singapore.1988. P: 56.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق. ص27.

³ Arens, A., and, Loebbecke, J., Auditing: An Integrated Approach, 8ed; USA: Prentice-Hall International, Inc., 2004p: 740.

⁴ أحمد صالح العمرات، المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 2000، ص47.

الحدود التنظيمية للوحدة أو الدائرة محل المراجعة، وذلك بعكس المراجعة الوظيفية التي لا بد وأن تشمل جهات أخرى غير الوحدة الإدارية محل المراجعة¹.

ج- مراجعة المهام الخاصة:

يتميز هذا النوع من المراجعة التشغيلية بأنه فحص وتقييم أحد المجالات داخل التنظيم، فقد يكون نشاط ما أو جزء منه يتم تدقيقه نظراً لأهميته، أو أنه يواجه بعض المشكلات التي يجب معرفتها بهدف إيجاد الحلول الملائمة لها²، وذلك مثل تدقيق برنامج خدمة المجتمع المحلي في المنظمة حول الدورات التدريبية ومدى تنفيذها في مواعيدها أو بحث أسباب عدم الإقبال عليها.

وهناك مهام أخرى جديدة للمراجعة هي مراجعة النشاط الاجتماعي للمنظمة والنابع من المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة، حيث بدأت المنظمات تأخذ بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها حتى تم إدماجها مع المعلومات المالية في القوائم المالية التقليدية، فظهرت الحاجة إلى نشاط مستقل يهدف إلى التأكد من صحة ودقة المعلومات الاجتماعية الناتجة، وعن مدى دلالة التقارير المنشورة عن الأداء الاجتماعي³.

وتُعرف المراجعة الاجتماعية بأنها الدراسة والفحص والتقييم المنظم للأداء الاجتماعي للمنظمات بهدف التحقق من مدى سلامة تعبير القوائم المالية والتقارير الاجتماعية عن مدى تنفيذ المنظمة للمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع⁴.

¹ محمد سمير الصبان، وعبد الوهاب نصر علي، دراسات متقدمة في المراجعة، منشورات قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995، ص11.

² أحمد صالح العمرات، مرجع سابق. ص47.

³ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق. ص196.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق. ص197.

الفرع الثالث: جودة المراجعة

عرفت الجودة على أنها مدى مطابقة المنتج مع المتطلبات، حيث يرى كروسبي (Crosby) أن هذه المتطلبات عبارة عن كل النشاطات والإجراءات المطلوبة لإنتاج المنتج أو تقديم الخدمة التي تلبي توقعات الزبائن.

تسعى المنظمات على مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة فيما يتعلق بجودة المراجعة التي تستند إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة، وكذلك مدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق من قبل المراجع، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول¹.

وتتمثل أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بما يلي²:

1- الملائمة: ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والهدف من إنتاجها. أي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجين الرئيسيين، الذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية في الشركة، من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية بالشركة أو تغييرها.

2- الموثوقية: ويقصد بها أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ويتحقق هذا إذا تميزت المعلومات المحاسبية بالخصائص التالية:

أ- الصدق في التمثيل، أي التوافق بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية وبين الواقع.

ب- قابلية المراجعة والتحقق، أي إمكانية توصل شخصين مستقلين لنفس النتائج باستخدام نفس أساليب القياس المحاسبي والإفصاح.

وعليه فإن خاصية الموثوقية، أو الثقة بالمعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، تعني أن أساليب القياس والإفصاح المطبقة لاستخراج النتائج وعرضها هي أساليب موضوعية وأنه

¹ خلف عبد الله الوردات، المراجعة الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2006، ص28.

² ظاهر القشي، وهيثم العبادي، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72، 2009، ص 312-345.

يمكن لأشخاص آخرين، مستقلين عن الذين استخدموها في المرة الأولى، إعادة استخدامها للتحقق من تلك النتائج. كما تعني هذه الخاصية بأن المعلومات المقدمة تعطي تصورا دقيقا للواقع دون أن يشوبها تحريف قصد التضليل أو أخطاء، كما أن لهذه الخاصية جانب آخر يتمثل في حيادية المعلومات وخلوها من التحيز¹.

3- حيادية المعلومات: ويقصد بهذا عدم التحيز، أي تجنب التحيز في عملية القياس (محاولة ترجيح كفة حدث ما على حساب آخر، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال لكلا الحدثين). وكذلك تحيز القوائم بعملية القياس، والذي قد يكون مقصودا أو غير مقصود، على اعتبار أن المعلومات التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها يجب أن تكون نزيهة وخالية من التحيز اتجاه أية نتائج محددة مسبقا. وهذا ما يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، والمسؤولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باختيار أساليب القياس المحاسبي والإفصاح، بحيث يضمن هذا الاختيار تحقيق هدفين هما:

- أ- تقديم المعلومات المناسبة، أي ذات العلاقة بالهدف أو الأهداف التي أنتجت من أجلها.
- ب- تحقيق أمانة وصدق المعلومات المحاسبية.

4- قابلية المعلومات للمقارنة: تسمح هذه الخاصية بالتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الشركة والشركات المماثلة لها في السوق، وذلك خلال فترة زمنية معينة، كما تسمح بمقارنة أداء الشركة ذاتها بين فترة وأخرى. وتكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة، لمن يستخدمها في عملية المقارنة، إذا ما اعتمدت أساليب مماثلة للقياس والإفصاح.

5- التوقيت الملائم: ويقصد بهذا تقديم المعلومات المحاسبية، لمن يحتاجها، في وقتها، على اعتبار أن المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها وأهميتها إذا لم تتوفر عند الحاجة لاستخدامها، بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات التي تبنى على أساسها. علما بأن الفترة الزمنية الفاصلة بين إعداد القوائم المالية والإعلان عنها تعتبر ذات أهمية قصوى لمنفعة المعلومات المحاسبية.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق المعلومات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص86.

6- قابلية المعلومات للفهم: لا يستطيع مستخدم المعلومات المحاسبية الاستفادة منها إذا لم تكون واضحة ومفهومة بشكل جيد. ويتوقف وضوح المعلومات المحاسبية على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وطريقة عرضها، وعلى قدرات وكفاءات من يستخدمها. لذا يتعين على القائمين على وضع المعايير المحاسبية، والذين يقومون بوضع القوائم المالية مراعاة ذلك حتى يتحقق التواصل الذي يضمن الإبلاغ المحاسبي، أي إبلاغ البيانات التي تحويها القوائم المالية، على اعتبار أن من يستخدموا القوائم المالية، وحتى التقارير التوضيحية المرفقة، ليسوا كلهم محاسبون أو لديهم كفاءات علمية في مجال المحاسبة المالية خاصة.

7- الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل: ويعني هذا أن القوائم المالية التي تعتمد لاتخاذ القرارات يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. إذ تعتبر أية معلومة أو أي بند ذا أهمية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو تقديمه بشكل غير صحيح إلى الإخلال بخاصيتي الملائمة وأمانة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، مما يؤثر سلباً على القرارات المتخذة بناء عليها، ويتطلب تحقق هذه الخاصية توجيه الاهتمام نحو مستخدمي القوائم المالية، وذلك بمحاولة التعرف على ما يحتاجونه من معلومات¹.

الفرع الرابع: أهمية وأهداف المراجعة

تعد المراجعة وسيلة رقابية تهدف إلى خدمة عدة أطراف داخلية وخارجية فهي أداة فاعلة تعمل على التحقق من صحة البيانات المحاسبية المختلفة وإبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية للمؤسسة صادقة وتعبر عن المركز المالي في نهاية الفترة وتعتبر الأطراف التالية من أهم الجهات التي تهتم بالمراجعة وتقاريرها².

- **أصحاب المؤسسة:** يعتبر تقرير المراجع أداة تمكن مالك المؤسسة أو الشركاء أو المساهمين من الاطمئنان على سلامة أموالهم المستثمرة في المؤسسة.

¹ حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 167.

محمد سمير الصبان، ص 11.

- إدارة المؤسسة: الأغراض التخطيط والرقابة ومتابعة أعمال المؤسسة.
- المستثمرون: وذلك للحكم على معاملات ربحية المؤسسة وتقرير حدود الإسهام في رأس مالها.
- المصارف ومؤسسات الإقراض: وهذا لتقرير منح المؤسسة قروضا أو تسهيلات ائتمانية، إضافة للاطمئنان على مقدرة المؤسسة في تسديد التزاماتها.
- الهيئات المنظمة لتداول الأوراق المالية: لكون تعليمات هذه الهيئات تنص على ضرورة أن تكون حسابات المؤسسة التي يتم تداول أسهمها وسنداتها قد تمت مراجعتها.. المحللون الماليون والاقتصاديون: حيث يعتمدون على القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات عند تقديم توصياتهم لعملائهم نحو أوجه الاستثمار
- الدائنون: للتأكد من المقدرة المالية المستقبلية القريبة للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتهم.
- النقابات والجمعيات المهنية والعمالية: لغرض التحقق من سير الأعمال بالمؤسسة وقدرتها على تحقيق التوظيف والعمالة المستمرة كما يعتمد ممثلو الموظفين والعمال على النتائج المالية المدققة عند القيام بالتفاوض مع الإدارة حول مرتباتهم ونصيبهم من الأرباح.
- جهات أخرى: إضافة إلى الجهات المشار إليها فإن هناك جهات أخرى تحتاج إلى خدمات المراجع ووجود قوائم مالية مدققة مثلا كالمؤسسات التأمين في حالة تعويض الخسائر، والشركاء في حالة انضمام شريك والبائعين والمشتريين لمؤسسة ما لتحديد قيمة أصولها والتزاماتها وشهرة المحل. ومن خلال الأهمية الكبيرة لمختلف الأطراف فان أغراض المراجعة تطمح لعدة أهداف نذكر أهمها في النقاط التالية:
- تمكين المراجع من إبداء رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتعبّر بصورة عادلة عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة نشاطها و تدفقاتها النقدية.
- طمأنة أصحاب المؤسسة على سلامة أموالهم المستثمرة.
- تسهيل الحسابات المدققة عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمرين والمقرضين.
- سهولة تقدير الضريبة المستحقة وهذا في صالح موظفي الضرائب.

- اكتشاف الأخطاء والغش.
 - اعتماد إدارات أقسام المؤسسة على الحسابات المدققة في تقرير السياسة الإدارية السليمة للحاضر والمستقبل¹.
 - تسهيل قيام المؤسسة بتقديم التقارير المالية المختلفة إلى المصالح ولمختلف الجهات كمؤسسات التأمين... الخ.
 - قيام الأقسام المالية بتسجيل كافة العمليات وتهيئة كافة الدفاتر والسجلات وجعلها جاهزة للمراجعة في أي وقت².
- أما فيما يخص الأهداف الميدانية فنذكر منها:

- 1- **الشمولية:** حتى يتحقق مبدأ الشمولية على المؤسسة تسجيل وتقييد كل العمليات عند حدوثها في وثائق وكشوف مالية.
- 2- **الوجود:** كل العمليات المسجلة في المؤسسة لها وجود مالي ومادي حقيقي أي ليست وهمية.
- 3- **الملكية:** كل الأصول الظاهرة في الميزانية هي ملك للمؤسسة ولها مستند قانوني يثبت ذلك
- 4- **التقييم:** كل العمليات قد تم تقييمها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكانت ثابتة من دورة لأخرى.
- 5- **التسجيل المحاسبي:** احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في عملية التسجيل المحاسبي واعتماد طرق ثابتة في ذلك.

المطلب الثاني: الإطار العام للجان المراجعة

حازم هاشم الألوسي، مرجع سابق، ص 126

² Bémédiet get keravel R: Evaluation du contrôle interne Foucher، paris 1990،p7.

سنعرض في هذا المطلب المفاهيم العم للجن المراجعة عبر الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف لجان المراجعة

بالرغم من عمق البعد التاريخي للجان المراجعة، إلا أن أدبيات الفكر المحاسبي لم تتفق على تعريف واضح ومحدد لها، حيث أن الشكل النهائي لتلك اللجان ووظائفها لا يزال محل جدل ونقاش، فضلاً عن أن تشكيل لجنة المراجعة وتحديد الأنشطة الخاصة بها، يختلف من شركة لأخرى حسب رؤية تلك الشركة لجدوى وجود لجنة المراجعة، كما يتطور مع التطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالشركة. ويمكن تعريف لجنة المراجعة طبقاً لمختلف وجهات النظر كما يلي:

عرفها¹ بأنها "لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تتكون أساساً من أعضاء مجلس الإدارة من غير العاملين بها. وتهدف إلى الإشراف على ومتابعة أعمال المراجع الخارجي والداخلي، وتقصي الحقائق عن الموضوعات التي يكلفها بها مجلس الإدارة".

بينما عرفها² بأنها "إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة، ويمكن النظر إلى تكوينها على أنها تطوير لعملية المراجعة في معناها الواسع، وتتكون لجنة المراجعة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء غير متفرغين في مجلس الإدارة ومعينين من خارج الشركة، أي لا يقومون بأي أعمال تنفيذية داخل الشركة، وغالبية أعضاء لجنة المراجعة هم من أعضاء مجالس إدارات ومديرين سابقين في شركات أخرى، أو من أساتذة الجامعات أو السياسيين السابقين البارزين والذين لديهم خلفية علمية عن المحاسبة والاقتصاد والتمويل وإدارة الأعمال، وعادة ما تتكون هذه اللجان في الشركات المساهمة الكبيرة التي من طبيعتها التعامل مع عدد كبير من أصحاب حقوق الملكية".

¹ محمد، محمد الفيومي، دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، السنة الرابعة عشر، العدد الأول، 1994، ص، 1.

² أحمد، محمد الرملي، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ديسمبر 2001، ص، 8.

ولقد عرفها¹ بأنها "إحدى لجان مجلس الإدارة الفرعية والتي تتمتع بالقدر الكافي من الاستقلال والكفاءة والخبرة التي تؤهلها للقيام بالمهام المختلفة التي تعكس أدائها المتنوع وتساعد على تحقيق الإتصال بين الفئات المختلفة ذات المصالح المتعارضة بالوحدة الاقتصادية وتدعم الثقة في الإفصاح المحاسبي بصفة عامة، وإفصاح المراجع بصفة خاصة".

كما أشارت دراسة² إلى أن لجنة المراجعة هي "إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم بدور إيجابي في تحسين عملية المراجعة، وتساهم في الحد من التعارض بين الإدارة والمراجعين".

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يعكس الجوانب المختلفة للجان المراجعة والمتمثلة في:

(1) وضع لجان المراجعة في الهيكل التنظيمي للشركة وذلك من خلال تبعية لرئيس مجلس الإدارة.

(2) تشكيل لجنة المراجعة: تشكل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويقترح الباحث أن تتكون من خمسة أعضاء، على أن يكون من بينهم عضوين - كحد أدنى - من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة.

(3) بعض الخصائص والشروط الواجب توافرها لعضوية لجنة المراجعة مثل المعرفة بالأمور المالية، الاستقلالية، الكفاءة، الخبرة، النزاهة والأمانة.

(4) المهام المختلفة والمسؤوليات المتنوعة للجان المراجعة والتي تتلخص فيما يلي:

■ مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية للشركة.

■ مراقبة إعداد التقارير والقوائم المالية.

¹ خليل، محمد أحمد إبراهيم، تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، 2006، ص، 153.

² Stewart، Jenny، & Lois Munro، "The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on The External Audit: Perception of Australian Auditors"، International Journal of Auditing، 2007، p، 55

▪ مراقبة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

الفرع الثاني: أهم الدوافع والأسباب لإنشاء لجان المراجعة

- مراقبة سلوك الإدارة للتأكد من اختيار وتطبيق السياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي لتعظيم منفعة الملاك حملة الأسهم، وليس منفعة الإدارة وحدها على حساب الملاك.
- تقوية ودعم أسواق المال، والحد من إصدار الشركات لقوائم مالية تنطوي على غش أو تضليل، وإظهار تقارير وقوائم مالية ذات كفاءة وجودة عالية.
- تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الداخلي، وتفعيل الدور الذي يقوم به بالشركة.
- حماية الحقوق لجميع الأطراف المتعاملة مع القوائم المالية والشركة والقضاء على المصالح الشخصية.
- تعتبر لجنة المراجعة من الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، حيث يعتمد نجاح الحوكمة على نجاح لجنة المراجعة، كما أن فشل لجنة المراجعة في القيام بمهامها قد يؤدي إلى وجود فجوة في حوكمة الشركات.
- وجود لجنة المراجع يحقق المعايير المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية مثل المعايير القانونية وذلك من خلال التأكد من تطبيق القوانين واللوائح المختلفة المنظمة لعمل الشركة، والمعايير الرقابية وذلك من خلال الدور الفعال لهذه اللجان في تحقيق الرقابة الداخلية والمحاسبية، والمعايير المهنية وذلك من خلال التأكد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتدخل في تحديد السياسات المحاسبية التي تستخدمها الإدارة وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (خليل، 2005، ص ص 723-769).
- يتفق الباحث مع ما توصلت إليه دراسة (Georg، 2005، P. 35-48) في أن لجان المراجعة يمكن أن تساهم في تحقيق جودة المراجعة، من خلال تقديم النصح والمشورة والمعلومات الدقيقة والموثوق فيها في الوقت الملائم سواء للإدارة أو للأطراف الخارجية

- حيث يتوافر في أعضائها الخبرة، الكفاءة، النزاهة، لذلك أوصى ديوان المحاسبة العام الأمريكي بضرورة تكوينها في كافة وحدات القطاع العام.
- يمكن للجان المراجعة أن تساهم في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة Expectations Gap، من خلال التحديد الواضح لأهدافها ومسئولياتها وإعلام المستخدمين والمستفيدين منها، مما يساهم في الحد من فجوة المسؤولية، كما تساهم في الحد من فجوة التوقعات من خلال قدرتها على اكتشاف التصرفات غير القانونية وإبلاغ الإدارة والمستخدمين بها.
 - إحكام السيطرة على أعمال الشركة، وضمان المحافظة على حسن استغلال الموارد المتاحة.

المطلب الثاني: صلاحيات وواجبات لجان المراجعة

الفرع الأول: صلاحيات لجان المراجعة

لا شك أن تحديد صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة سوف يمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية، الأمر الذي يستوجب منحها الصلاحيات التي تؤهلها للقيام والاضطلاع بالمسؤوليات الواجب القيام بها لتمكينها من اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها.

وعليه حتى تستطيع لجنة المراجعة القيام بمهامها ومسئولياتها يجب أن تتوفر لديها صلاحيات معينة تمكنها من ذلك، كأن يكون لديها صلاحية الحصول على أية معلومة من الإدارة التنفيذية واستدعاء أي موظف أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها، طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي لمناقشته في أمر يتعلق بالشركة، التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من الهيئة العامة، وكذلك ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

وهذه الصلاحيات تخول لها القيام بالمهام التالية¹:

¹ إياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2012، ص ص 45-46.

أ مهام اللجنة تجاه المراجع الخارجي:

1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح وإعادة تعيين أو عزل مراجع الحسابات الخارجي، والتأكد من استيفائه لشروط أهليته مؤهلات وخبرات، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاله، ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.
2. بحث كل ما يتعلق بعمل مراجع الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
3. مراجعة مراسلات الشركة مع مراجع الحسابات الخارجي، وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات.
4. مراجعة خطة المراجعة التي أعدها المراجع الخارجي.
5. حل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجعة الخارجي.
6. مراجعة خدمات غير المراجعة التي يقوم المراجع الخارجي بتقديمها للشركة.
7. مساعدة المراجع الخارجي في الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها.

ب مهام اللجنة تجاه نظام الرقابة الداخلية:

1. دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار.
2. دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل والنظم المحاسبية والاجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلي.
3. تفحص أوجه القصور الجوهرية التي اشار اليها المراجع الخارجي في تصميم نظام الرقابة الداخلي.
4. دراسة خطة عمل مراجع الحسابات الداخلي والتأكد من أن الشركة توفر للمراجع كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

5. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات المراجع الداخلي وعمل المراجع الداخلي.
6. تقييم فاعلية المراجع الداخلي.
7. التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والخارجيين.

ج مهام اللجنة تجاه القوائم المالية:

1. متابعة مدى تقيد الشركة بقانون الاوراق المالية والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.
2. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها.
3. متابعة جميع القضايا التي اثارها مراجعوا الحسابات الداخليين والخارجيين لضمان معالجتها بشكل سليم.
4. استعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الادارة، والنظر بمدى توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدميها.
5. فهم وتقييم نوعية الايرادات التي تظهر في قائمة الدخل¹.

الفرع الثاني: واجبات عضو اللجنة

- على سبيل المثال نذكر واجبات عضو اللجنة في شركة الزامل السعودية.
1. الانتظام في حضور جلسات اللجنة والمشاركة الفعالة في أعماله وعلى العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه عن إحدى جلسات اللجنة أن يخطر رئيس اللجنة كتابة بذلك. ولا يجوز للعضو الانصراف نهائياً من الجلسة قبل ختامها إلا بإذن من رئيس اللجنة.
 2. المحافظة على أسرار الشركة، ولا يجوز لعضو اللجنة أن يذيع إلى المساهمين، في غير الجمعية العمومية، أو الغير ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله وإلا وجب تغييره، فضلاً عن مساءلته عن التعويض عن الضرر الذي قد يترتب على ذلك.

¹ محمد عبد الله المومني، ص 14-16

3. عدم القيام بأي أعمال تنفيذية في الشركة.
4. أن يحافظ على الكفاءة اللازمة لمزاولة الأعمال المناطة به ومواكبة التطورات الحديثة ذات العلاقة بأعمال المنشأة
5. أن يتصف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والاستقلال وأن يتجرد من المصالح الشخصية وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن معلومات على غير حقيقتها
6. ألا يشترك العضو عن علم في أي أعمال أو أنشطة تعتبر مخلة بكرامة المهنة أو المنشأة التي ينتمي إليها.
7. أن يتمتع عضو اللجنة عن الدخول في أي نشاط قد يكون متعارضا مع مصلحة المنشأة أو قد يضر بقدرته على القيام بواجباته ومسئولياته بموضوعية.
8. ألا يقبل أي شيء له قيمة ذات شأن من موظف، أو تابع، أو عميل، أو مورد، أو ممن له علاقة عمل بالمنشأة قد تؤدي إلى ضعف في استقلالية عضو اللجنة شكلا وموضوعا أو يهدم أو يفترض أنه يهدم ما يتوصل إليه من قرارات.
6. أن يفصح لمجلس الإدارة عن العمليات التي تمت بينه وبين الشركة وطبيعة العلاقة، وذلك وفق ما يتطلبه معيار العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة، وأن يفصح عن العلاقة التي تربطه بمجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في الشركة¹.

¹ أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.zamilindustrial.com/pdf/AuditCommitteeGuidelines.pdf> (تاريخ الإطلاع

المبحث الثاني: عموميات حول حوكمة الشركات

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الحوكمة وأهميتها وأهدافها ومبادئها وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

حظي مفهوم حوكمة الشركات بالاهتمام خاصة في الآونة الأخيرة في كثير من دول العالم حتى عدّ أحد متطلبات الإدارة الناجحة والدواء الشافي لفقدان ثقة المستثمرين، بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات وتطورها التاريخي

1. مفهوم حوكمة الشركات: تجدر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية، حيث اعتبره البعض هو امتداد للفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات¹.

ومصطلح حوكمة الشركات يهدف إلى إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة للحفاظ على حقوق حملة الأسهم والسندات بالشركة وأصحاب المصالح، وتنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة وهذا يعني نقلة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيدا عن الفردية والعشوائية واللامبالاة، ولكي تحقق الشركة أفضل

¹ علاء فرحان طالب، ايمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 23-24.

حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، ولا يختلف مفهوم الحوكمة في الشركات باختلاف نشاط الشركات فمفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات المالية والبنوك هو نفس المفهوم في باقي الأشكال الأخرى من الشركات التجارية باعتبار أن البنوك هي شكل من أشكال الشركات، كما أن تعريف حوكمة الشركات لا يتناول شكلا محددا من أنواع وأشكال الشركات، فيمتد عند البعض ليشمل جميع أنواع الشركات والمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح¹.

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكد على كفاية الضوابط لا نجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"².

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"³.

في حين عرف (wolfensohn) حوكمة الشركات بأنها ذلك "النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية"⁴.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف حوكمة الشركات على أنها:

¹ أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص 10، 11.

² The Institute Of Internal Auditors، «The Lessons that Lie Beneath»، Tone at the Top، USA: February 2002، p:02.

³ Alamgir، M، «Corporate Governance: A Risk Perspective»، paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development، a Conference organized by the Egyptian Banking Institute، May 7 – 8، 2007، Cairo، p:03.

⁴ علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص24.

عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لإرضاء المساهمين وحماية مصالحهم.

2. التطور التاريخي لحوكمة الشركات: في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين، وفي مقابل ذلك الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات، وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام 1929م فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة والملكية الخاصة حيث رسخ يوجين فأما ومايكل جنسن قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة ونظرية الوكالة (Agency Theory) كوسيلة لفهم حوكمة الشركات¹.

ركزت نظرية الوكالة (Agency Theory) عند ظهورها على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح بهدف حماية حقوق ومصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري من طرف مجالس الإدارة لتعظيم مصالحهم الخاصة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات حيث قامت العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، بالإضافة إلى التطور الذي

¹ عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص21.

وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وفي عام 1987م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى (Treadway Commission) والمتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يتعلق بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم التقارير المالية¹.

وقد أثار موضوع الحوكمة جدلاً كبيراً في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف وإلى قلق المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي أدى ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م وتحددت مهمتها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر، وفي عام 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة ركز عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين، ثم توالى العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها، وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخراً، وعلى سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دور الريادة في عام 2000م بذلك الموضوع، وفعلاً تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وهناك جهوداً مماثلة لبعض الدول العربية التي تسعى للالتزام بقواعد الحوكمة حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام².

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص 12. 14.

² علاء فرحات طالب، مرجع سابق، ص 28-30.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

وجدت حوكمة الشركات اهتمام كبير في الآونة الأخيرة نتيجة، حالات الفشل الإداري والمالي المتتالية التي أصابت العديد من الشركات الكبرى حيث أخذ العالم نتيجة هذا الفشل ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة جديدة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الفشل تتمثل في الثقة في الشركات والتشريعات، ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين الشركات والحكومة، وحصول هذه الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل دون علم المساهمين بذلك وإخفائها بطرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات بقوائمها المالية وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى انتشار الفساد وانعدام الثقة، أما إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري والمالي وتشجيع الإفصاح والشفافية¹.

وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، فحوكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة وعادلة لمجلس الإدارة ولإدارة الشركة، كما تسهل عملية الرقابة الفعالة وتوفر درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق وتخفيض تكلفة رأس المال واستخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة².

كما تنبع أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة لعل من أهمها مما يلي:

¹ عبد الصبور عبد القوى علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2012، ص 36-37.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص 28.

1. الاقتصاد: تساهم حوكمة الشركات في نمو وتعدد الشركات، التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ولها أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل، وزيادة تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي¹.

2. الشركات: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة، وبالتالي خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل، وتقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات للوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل للتوسع في نشاطها وتقليل المخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح².

3. المستثمرون وحملة الأسهم: تساعد حوكمة الشركات في حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر في أداء الشركة في المستقبل، وترمي أيضا حوكمة الشركات إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية وتؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم، والحد من حالات تضارب المصالح، والإفصاح التام عن أداء الشركة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات³.

¹ هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، ص ص 05-06، على الموقع: http://bakheetgroup.com/pdf/Ebooks/Book_13.pdf

² نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

³ نصر علي عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 25.

4. أصحاب المصالح الآخرين: تسعى حوكمة الشركات إلى بناء علاقة وثيقة و قوية بين إدارة الشركة والعاملين ومورديها ودائنيها وغيرهم، وتضمن السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة وتعظم ثروة الملاك وتدعم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة و تحقيق أهدافها الاستراتيجية¹.

وباختصار أصبحت قواعد حوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم أداة لجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية على مستوى الدول، والالتزام بقواعد حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود سوق تمتاز بالشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث اهتمت العديد من الهيئات المعنية بوضع هذه القواعد لتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجالس الإدارة.

الفرع الثالث: أهداف حوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف؛
- عدم الخلط بين مسؤوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة في الشركة لكي تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين مجلس الإدارة والمساهمين²؛
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة؛

¹ دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07، ماي 2012، ص 03.

² عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص32.

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛
 - تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
 - الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة¹؛
 - تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها؛
 - تحسين خاصية مصداقية المعلومات وسهولة فهمها؛
 - زيادة قدرة الشركات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال أخرى²؛
 - تحسين وتطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة؛
 - تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول، التي لا يوجد للشركات تعامل نشط في الأسواق المالية؛
 - تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة وضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثمارات؛
 - ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس³،
- مما سبق يتضح أن هذه الأهداف تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة بهدف محاربة الفساد الإداري بكل صوره، وخلق أنظمة

¹ زرار العياشي وشرقرق سمير، حوكمة الشركات - المفهوم، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية - الملتقى الوطني الثالث حول: سبل

تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007، ص 16.

² محسن أحمد الخصري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص 22 - 23.

³ إبراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت، 2008، ص 14.

للمراقبة فعالة، وحسن استخدام موارد الشركة للحرص على قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجب الاستثمارات لتنمية المجتمع والدولة.

الفرع الرابع: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا لاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية لدراسته وتحليله وإصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم له، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبنك التسويات الدولية (BIS) ممثلا في لجنة بازل للمراقبة المصرفية العالمية، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي:

1. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في الفترة من 27 إلى 28 أبريل عام 1998، بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات عن حوكمة الشركات، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل مخصص بهدف وضع مبادئ تمثل وجهات نظر الدول الأعضاء، كما استقادت من مساهمات عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة، كذلك مساهمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد وافق الوزراء على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في الاجتماع الوزاري بتاريخ 26 و 27 مايو 1999¹، وهي خمسة مبادئ اختيارية، والتي تعتبر لحد الآن الأساس في تطبيق حوكمة الشركات، وتضمنت تلك المبادئ العديد من التعديلات الهامة التي صدرت بعد العديد من المشاورات المكثفة، وقد وافقت الدول الأعضاء في المنظمة

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 42.

على إضافة مبدأ سادس وضع في الأولوية في 22 أبريل 2004، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي¹:

1.1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: لكي يتم ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وضع أساس مؤسسي وتنظيمي وقانوني فعال يعتمد عليه كل المشاركين في السوق لإنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وأن يشجع على شفافية وفعالية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات حسب كل اختصاص بين مختلف الجهات مع مراعات الخدمة العامة، وبالتالي له تأثير على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق وعلى الحوافز التي يخلقها المنافسين فيه².

2.1. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: توصي المنظمة في هذا المبدأ على حقوق المساهم العديدة والمتمثلة في التداول وال شراء والبيع والتحويل وغيرها، حيث تضع عدة إرشادات لضمان تطبيق هذا المبدأ عن طريق تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم، وسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس³.

3.1. المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين: يجب أن يضمن إطار الحوكمة توفير المساواة بين كافة المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والأجانب وغيرهم وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وحمايتهم من

¹ سالم بن سالم بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، 2010، ص 29-30.

² محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2007، ص 40.

³ سالم بن سالم بن حميد الفليتي، مرجع سابق، ص 31.

أي عملية استحواذ، وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية، والمساواة بين جميع الفئات للاطلاع على كافة المعلومات¹.

4.1. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما ينص عليها القانون، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح لخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرار في المشاريع القائمة، وعندما تنتهك حقوق أصحاب المصالح فينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات، ويجب توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تتاح لهم فرصة الحصول على كل المعلومات وأن تؤدي تلك الآليات بدورها إلى تحسين مستوى الأداء².

5.1. الإفصاح والشفافية: يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظرا لما يقدمه من شفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات والأسواق المالية، حيث اهتم بضمان توافر الإفصاح المتساوي وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات، ومسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها، وينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية ولا يقتصر على المعلومات التالية³:

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
- أهداف الشركة؛
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت؛

¹ هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2009، ص 33.

² طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 45.

³ أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص 22- 24.

- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم؛
- العمليات المتصلة بأطراف من الشركة؛
- عوامل المخاطرة المتوقعة؛
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين؛
- هياكل الحوكمة وسياستها.

6.1. مسؤولية مجلس الإدارة: الهدف من وضع هذا المبدأ هو ضمان مجلس الإدارة بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته، حيث وضعت كذلك الجزاءات التي يتعرض لها عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات أمام الشركة والمساهمين، ويجب أن تكون المبادئ عامة لتطبيقها على أي هيكل لمجلس الإدارة الذي يكلف بالإشراف على إدارة الشركة، وهو مسؤول بصفة رئيسية عن الأداء الإداري وتحقيق عائد مناسب للمساهمين مع منع تعارض المصالح وتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على الشركة، واحترام القوانين المطبقة بما فيها قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتساوي الفرص والصحة، وفي بعض الدول وجدت الشركات أن من المفيد توضيح وتحديد بدقة المسؤوليات التي يتولاها مجلس الإدارة وتلك التي تتولاها إدارة الشركة¹.

2. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

- وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية في عام 1999 إرشادات خاصة بالحكومة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية²:
- وضع موثائق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة والسليمة بين هذه المؤسسات.

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 55.

² دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 04.

- وضع استراتيجية للشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها وبمساهمة الأفراد في ذلك.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع صيغة وآلية للتعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- إيجاد نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة مع تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر خاصة في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح؛
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وكذلك المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز في كل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛
- ضمان توفير وتدقيق المعلومات داخليا وخارجيا بشكل مناسب.

3. مبادئ مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في سنة 2003 م قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي¹:

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛
- إيجاد خطوات إضافية تضمن الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة الجيدة.

¹ بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص ص 06 . 07.

المطلب الثاني: الإطار الفكري لحوكمة الشركات

من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية المعبرة عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وينعكس هذا إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي تفقد هذه المعلومات أهم عناصر تميزها وهو جودتها، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

الفرع الأول: مزايا حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة مجموعة من المزايا من أهمها:

- توفر هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة،
- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة؛
- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون واللوائح، والعمل على ضمان وتحسين الأداء المالي؛
- مساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجيات متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة؛
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين¹؛
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات؛
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛

¹ عبد الصبور عبد القوى علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص 35-36.

- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة، ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد حوكمة الشركات¹؛

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص التي تعد الركائز الأساسية، وإذا غاب أحدها فقد المفهوم معناه، والمتمثلة في ما يلي:

1. **الانضباط:** أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة، وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يحقق مصالح الأطراف المختلفة، والانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من جانب الجهات الداخلية والخارجية، والانضباط نحو العميل لكسب رضاه وجعله بوق دعاية للشركة²؛
2. **الشفافية:** أي الإفصاح عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها بدون أي تسريب قبل الإعلان، ووفق مبادئ المحاسبة المقبولة، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة³؛
3. **الاستقلالية:** أي وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة، ووضع موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه بسرعة، و لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل⁴؛
4. **المساءلة:** أي قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وكذلك وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية، وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وبالإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول: إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 06.

² طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 03.

³ محمد جميل حبوش، مرجع سابق، ص 54.

⁴ نفس المرجع، ص 54.

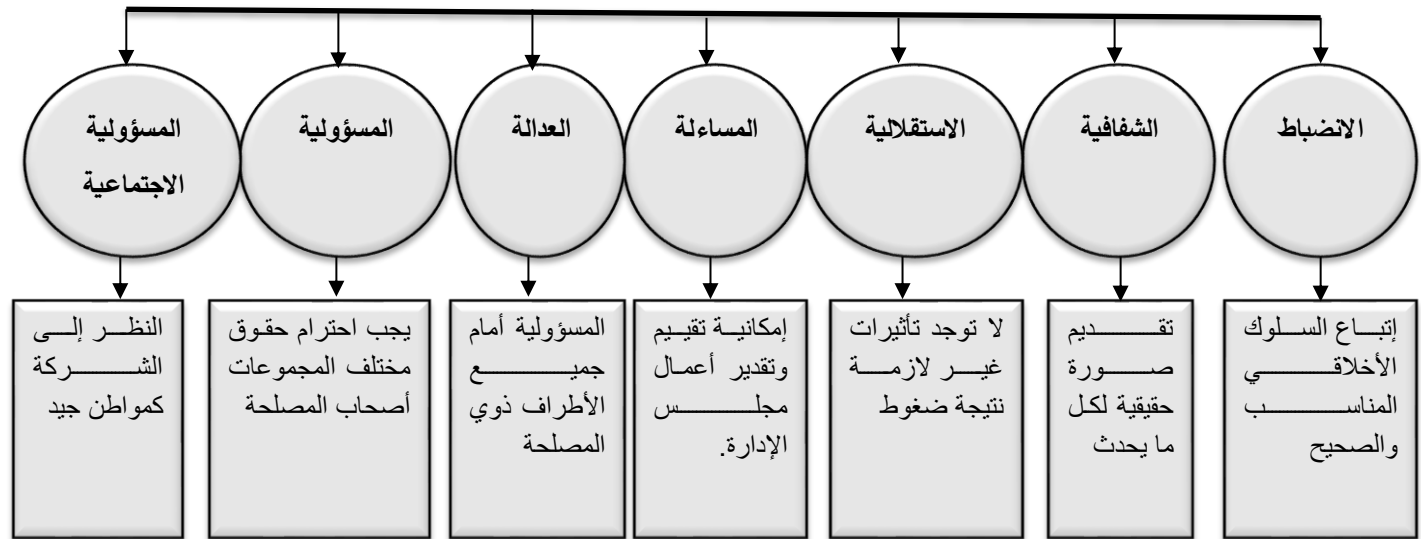
5. **المسؤولية:** أي وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة، والتصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم، ووجود مسؤولية أمام الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛

6. **العدالة:** أي حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى اجتماعات عامة وسهولة طرق الإدلاء بالأصوات، والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها، وعدم ارتفاع إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنفس نسبة ارتفاع صافي الأرباح، ويجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة؛

7. **المسؤولية الاجتماعية:** أي وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة وتؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، والمحافظة على البيئة، والامتناع من التعامل مع الدول التي يفقد قاداتها الشرعية، والنظر إلى الشركة كمواطن جيد.

والشكل الموالي يوضح خصائص حوكمة الشركات:

الشكل رقم (01): يمثل خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم،

المبادئ، التجارب، المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 25.

الفرع الثالث: محددات حوكمة الشركات

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، يبقى هناك عدد من المحددات التي تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة، حيث هناك شبه اتفاق بين الباحثين بأنه لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وتتمثل المجموعتين فيما يلي:

1. **المحددات الخارجية:** وهذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة، وهي عبارة عن:

1.1. **البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار:** وهي التي تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني السائد والقوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين سوق المال، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس، وكفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئة سوق المال والبورصة ورقابته الفعالة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات، وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن تمثيل القوانين والقواعد التي تضمن حسن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات¹.

2.1. **الالتزام بالمعايير الدولية المحاسبية والتدقيقية والجودة:** وتتعلق في التقيد بمعايير موحدة تكون ملزمة التطبيق، حيث جميع الدول في العالم مازالت مستمرة في جهودها في تطوير الاقتصادات الديمقراطية القائمة على أساس السوق، وقد زاد الاهتمام

¹ مها محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الأول، 2008، ص 101.

بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق، لسلامة نضامها المالي نظرا لما توفره من ثقة لدى أصحاب الأسهم ومما لاشك فيه أن معايير المحاسبة والتدقيق السليمة تدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن النظام السليم للتقارير هو الذي يوفر معلومات حيوية للدائنين والمستثمرين في الأسهم بما يهيئ لهم القيام باستثمارات قائمة آمنة ومربحة، و زيادة خاصية المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي، وتوحيد المعالجات التي ستستخدم لقياس الأحداث المالية وتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومات، من أجل ملاءمة وتعزيز عملية التحكم في الشركات¹.

3.1. مصادر التمويل: لإنجاح حوكمة الشركات يجب الاهتمام ليس فقط بكيفية تدبير والحصول على الأموال الضرورية لاستمرار نشاط الشركات، بل الاهتمام إلى أبعد من ذلك بالطرق والكيفيات التي تمكن من الحصول على هذه الموارد المالية بأقل التكاليف الممكنة، ولتحقيق ذلك يجب وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية².

4.1. طبيعة السوق: للسوق تأثيرات داخلية وخارجية على الشركة من حيث قدرتها على أداء مهامها ونجاحها في إدارة المخاطر التي تواجهها نتيجة دخولها للسوق، ومراقبة النتائج، حيث تعد عاملا حاسما في وضع سياسات واستراتيجيات العمل والمتابعة بما يحقق أهداف عملية حوكمة الشركات.

5.1. دور المؤسسات غير الحكومية: للمؤسسات غير الحكومية دورا كبيرا في التنظيم وضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين،

¹ نفس المرجع، ص 101.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 29.

والمراجعين والشركات العاملة في الأسواق المالية إضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة ونقابات المحامين¹.

2. المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد واللوائح والأسس التي تنظم وتحدد كيفية وضع هياكل إدارية سليمة واتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمسؤوليات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل، وبالتالي نجاح فعالية الحوكمة، ومن أهم المحددات الداخلية للحوكمة نذكر ما يلي:

1.2. مجلس الإدارة: يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وأن يتحمل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أهداف الشركة، وعدم الحصول على منفعة على حساب الشركة، والإفصاح بكل ما يجري في الشركة وما تحققه من أرباح وخسائر، وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة، وضرورة الإفصاح عن وجود التعارض في المصالح عند وقوعه، والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة².

2.2. الهيكل التنظيمي: هو نظام مؤلف من شبكات المهام أو الوظائف، تقوم بتنظيم العلاقات والاتصالات التي تربط أعمال الأفراد والمجموعات معاً، ويبين العلاقات الرئيسية والوظيفية بين مختلف الوظائف، بهدف تحسين الاتصال وتبادل المعلومات بين المسؤولين عن هذه الوظائف وعدم التضارب في المسؤوليات والصلاحيات، والهيكل التنظيمي الجيد يجب أن يتضمن عنصرين هامين يكونان مصدر قوة

¹ زهاء ديوب، الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة دمشق، 2010، ص 28.

² المعتصم بالله الغرياني، حوكمة الشركات المساهمة دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 176.

للمؤسسة، وهي تقسيم العمل بحسب الاختصاص، والتنسيق من أجل إنجاز المهام بفاعلية لتحقيق أهداف الشركة بشكل أفضل.

3.2. النظام المحاسبي والمالي: وهو الأداة التي تقوم بتزويد الأطراف ذات المصلحة بالمعلومات المالية عن أصول الشركة والالتزامات المترتبة عليها، كما تظهر نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وتقدير مدى إمكانية حصول الشركة على إيرادات في المستقبل، كما تزود القائمين على الشركة على اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي إذ كلما كانت فعالة وكفاءة أسهمت بصورة إيجابية في أنجاح تطبيق مبادئ حوكمة الشركات¹.

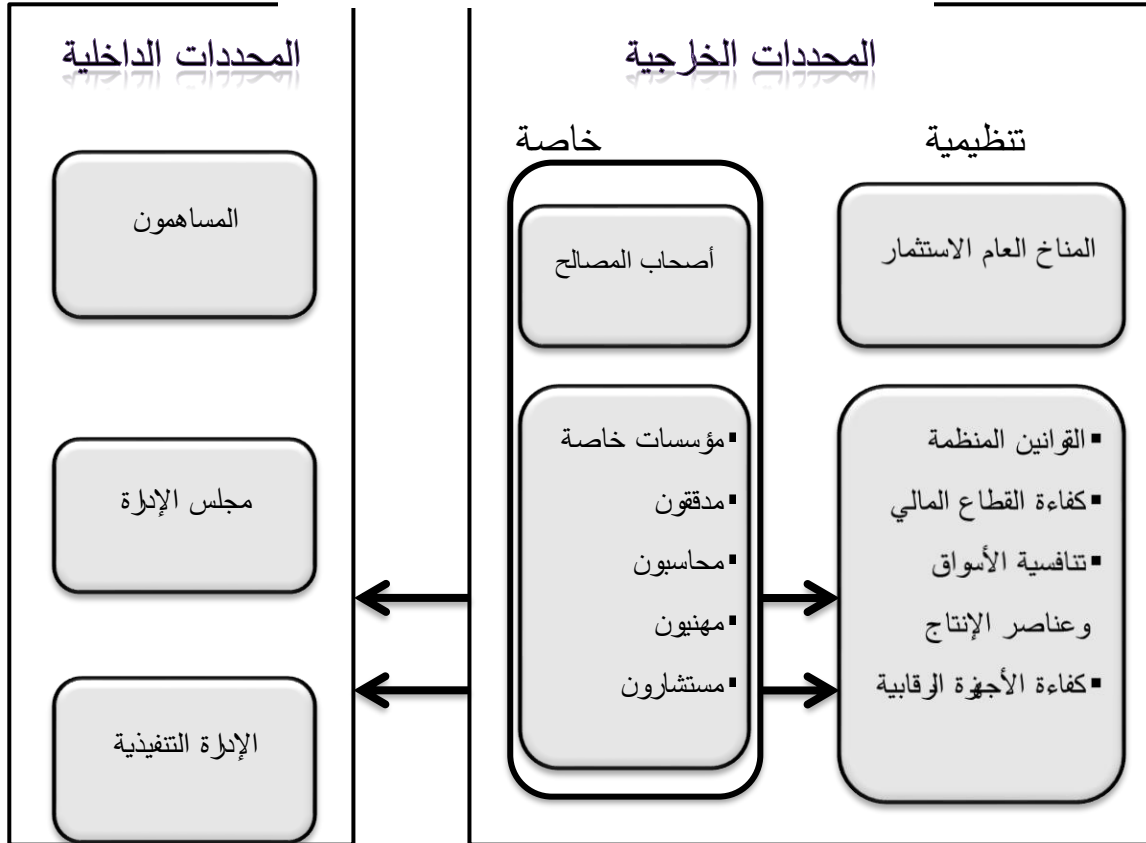
4.2. قيمة الشركة: وهي تعتمد على السلوك الأخلاقي للشركة وعلى مستويات عالية من الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة، بهدف كسب العملاء وبالتالي زيادات مبيعاتها أو خدماتها، وهناك من يضيف أبعاد أخرى كنظم الاتصال وغيرها².

وفى ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية فأنها تتأثر بالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنها تتأثر أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل. والشكل التالي يوضح هذه المحددات:

¹ خليفاتي جمال، مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2011، ص 25. 26.

² مها محمود رمزي ربحاوي، مرجع سابق، ص 100.

الشكل رقم (02): يمثل محددات حوكمة الشركات



المصدر: علاء فرحات طالب، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 47.

المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات

الآلية هي منظومة تشمل مجموعة من الأجزاء التي تعمل بتناسق وتعاون وكل خلل في جزء منها يؤدي إلى توقف المنظومة بكاملها أو خلل في طريقة عملها، وبالتالي تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة المهمات والممارسات التي تضمن للشركة السيطرة على بيئتها الداخلية والتكيف مع بيئتها الخارجية بهدف حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة ومراقب الحسابات، ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين داخلية وخارجية على النحو التالي:

1. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

1.1. مجلس الإدارة: في ظل مفهوم حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة سوف يقوم بالنيابة عن المستثمرين بمسائلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين.

1.2. المراجعة الداخلية: هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، لتقييم مدى مساهمة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: آليات حوكمة الشركات الخارجية هي عبارة عن ضغوط تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، ووسيلة رقابة لأصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، بهدف تطبيق قواعد حوكمة الشركات، ومن هذه الآليات نذكر ما يلي:

1.2. منافسة سوق المنتجات أو الخدمات وسوق العمل الإداري: تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وإذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح أو غير مؤهلة، سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس¹.

2.2. الاندماجات والاستحواذات: لاشك فيه أن الاندماجات والاستحواذات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويمكن أن تحدث الاندماجات والاستحواذات لأسباب مختلفة².

¹ عزيزة بن سميعة، طنبني مريم، مرجع سابق، ص 10.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 431 433.

3.2. التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة للشركات، لأن المتتبع لتاريخ تطور مهنة مراجعة الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة ملاك الشركة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها المتاحة. ويعرف التدقيق الخارجي على أنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، ثم إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك للتحقق، وكان هدفها في مراحل تطوره الأولية وقائي ينحصر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ثم تحول بعد ذلك إلى البحث ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن نتائج العمليات، وعن المركز المالي في نهاية الفترة أم لا، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح¹.

4.2. التشريع والقوانين: لقد أثرت بعض التشريعات والقوانين على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال عند إصدار قانون ساربينزأو كسلي في سنة 2002 المعروف باسم قانون الإصلاح المحاسبي للشركات العامة وحماية المستثمرين، و زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين².

¹ بن يخلف آمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002 ص 12.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 456 457.

خلاصة الفصل:

تبين لنا مما سبق، ان وجود لجنة للمراجعة في التنظيم من شأنه أن يزيد من فعالية نظام الحوكمة وتطويره بما يحقق أهداف الشركة، ويحمي حقوق أصحاب المصالح، ولكن هذا لا يمكنه الحدوث إلا بتحقيق مجموعة من الخصائص تتمثل في وجود أعضاء يتوفر فيهم التكوين الضروري والخبرة الملائمة التي تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية، كما يجب أيضا أن يكون موقع اللجنة في التنظيم يسمح لها بمزاولة مهامها ومسؤولياتها تحت سلطة واسعة المجال. وهناك خصائص أخرى يجب توفرها في لجنة المراجعة حتى يمكنها أن تزيد في فعالية حوكمة الشركات.

أن قواعد حوكمة الشركات هي القوانين والنظم والأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على شركات المساهمة التي تعود ملكيتها لقاعدة عريضة من المستثمرين وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مثل مجلس الإدارة المساهمين، الدائنين، البنوك، الموردين وكافة أصحاب المصالح.

على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، أن تلتزم بقواعد ومبادئ وآليات حوكمة الشركات، ما يضمن لها الفعالية في أدائها، وتتمثل مبادئ حوكمة الشركات حسب ما أقرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ضمان الأساس لإطار قانوني فعال لحوكمة الشركات، حقوق المساهمين ومهام الملكية الأساسية المعاملة العادلة للمساهمين دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد كل ما تطرقنا إليه في الدراسة النظرية من مفاهيم حول لجان المراجعة خصائصها، أهميتها، ودورها في تفعيل نظام الحوكمة وما تطرقنا إليه أيضا من مفاهيم حول حوكمة الشركات، خصائصها آلياتها ومبادئها، سنحاول في هذه الدراسة الميدانية إسقاط هذه الجوانب النظرية على الجانب التطبيقي.

وشمل هذا الفصل على الدراسة الميدانية على عينة من موظفي شركة سونلغاز الوادي، وهذه الدراسة هدفت إلى معرفة دور لجان المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي، الطريقة وأدوات الدراسة، ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، تليها عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة الكهرباء والغاز -سونلغاز- بالوادي

سنتطرق في هذا المبحث لتعريف شامل بمؤسسة الكهرباء والغاز للوسط بالوادي، وتحليل هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية

شهدت الولاية تقدما ملحوظا في قطاع الكهرباء والغاز خلال العقد الأخير من القرن الماضي من خلال تحسيد جملة من البرامج على غرار البرامج السابقة، منها برامج دعم ولايات الجنوب وبرامج ربط الأحياء والتحصيلات الاجتماعية، حيث بلغ الغلاف المالي المقرر لهذه البرامج والخاص بقطاع الكهرباء حوالي (200 مليار سنتيم وبشبكة تبلغ 700 كلم، 27000 توصيلة جديدة.

كما استفادت الولاية من مركزي تحويل يكل من غمرة وتندلة والرفع من طاقة مركز تكسبت، حيث يبلغ مجموع طاقة التحويل بالولاية 600 م.ف.أ بعدما كانت 120 م. في سنة 2003، وهو ما يمثل نسبة تطور تقدر ب: 500%.

ويسهر على انجاز هذه البرامج طاقم شركة توزيع الكهرباء والغاز مكون من 258 موظف، من بينهم 72 إطارا و156 عون حيرة و(30 عون تنفيذي موزعين غير جميع مراكز الشركة انشأ مركز توزيع الكهرباء والغاز بالوادي في أواخر الثمانينات حيث كان عبارة عن مندوبية تمثل المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، وبتاريخ 01/01/1991 تحولت المندوبية إلى مركز للتوزيع يضم مجموعة من المقاطعات وهي: الوادي، المغير والدبيلة.

الفرع الأول: البطاقة الفنية

التسمية: المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي

تاريخ أول إنشاء: 01 جانفي 1990.

تاريخ التحول إلى شركة توزيع: حويلية 2005.

1. المديرية المركزية: سونلغاز توزيع الوسط (البلدية)

2. الموارد البشرية: يبلغ عدد موظفي المديرية 258 موظف منها: 72 إطارا، 156 عون

تحكم و (30 عون تنفيذي

3. خصائص الشبكة:

أ. بالنسبة للكهرباء:

- طول شبكة التوتر المتوسط: 2085 كلم.

- طول شبكة التوتر المنخفض: 2000 كلم.

- عدد مراكز التحويل: 2515 مركز.

ب. بالنسبة للغاز:

طول الشبكة: 223 كلم

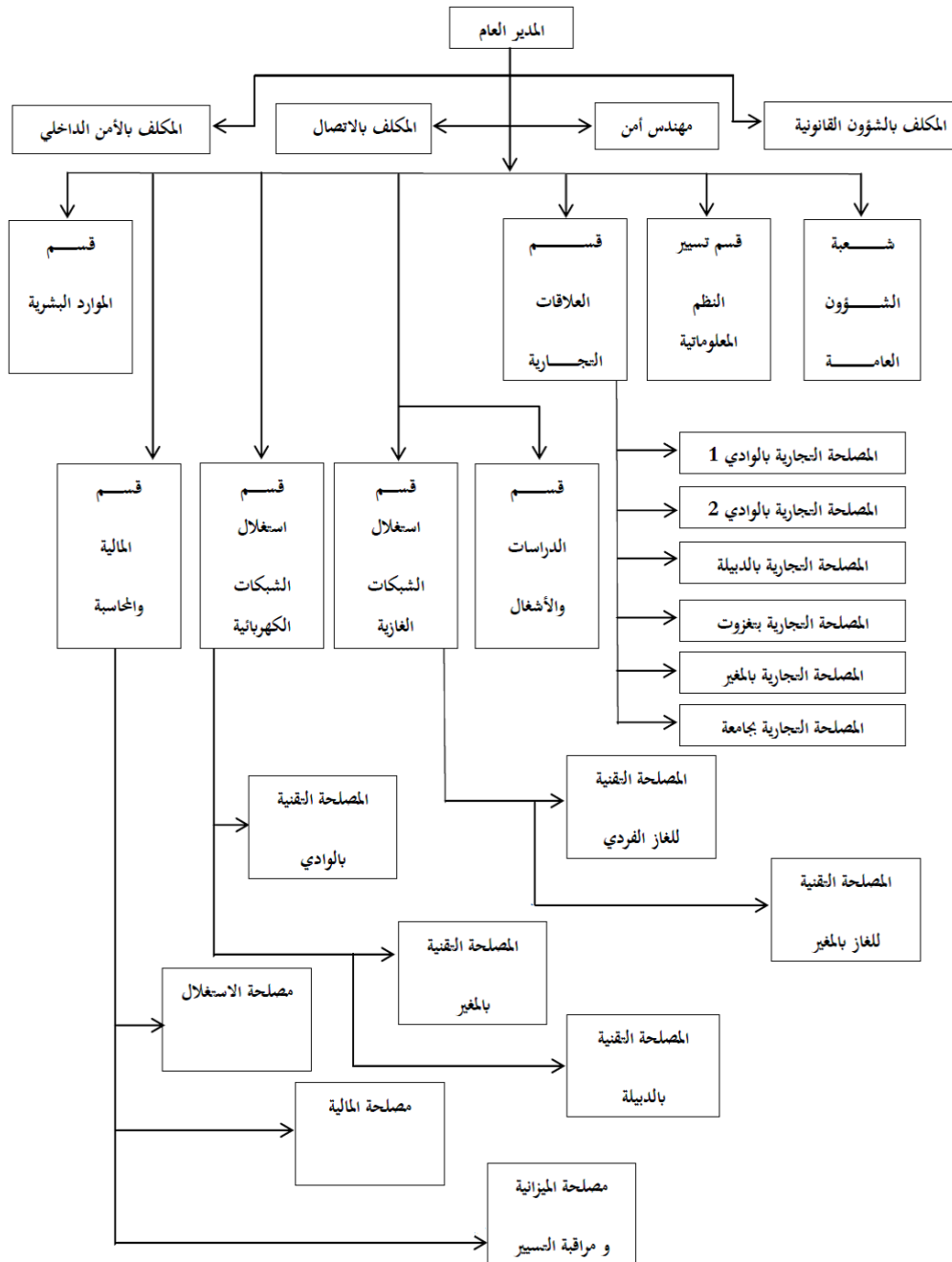
مراكز التمويل بالطاقة الكهربائية: هناك ثلاث مراكز التمويل بالطاقة الكهربائية وهي: مركز

تكسبت، مركز غمرة ومركز المغير.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 03: يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وسط -

فرع الوادي -.



المصدر: مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي.

للقيام بأعمال المؤسسة في ظروف حسنة تعتمد هذه الأخيرة على مجموعة من الأقسام والمصالح التي يمكن التعرف عليها:

1. المدير العام: ويتمثل دور المدير في الإشراف على جميع العمليات التي يقوم بها الفرع والمصادقة عليها ويقوم بدراسة جميع التقارير وتحليلها وتقاسم نسخ منها للسلطات العليا ويتمثل دوره كذلك في مراقبة أداء العمال لعملهم وهو يمثل الفرع في المديرية الجهوية والمؤسسة الأم.

2. المكلف بالشؤون القانونية: وكان عبارة عن قسم تابع لقسم الوسائل ثم تغير وأصبح قسم مستقل بعمل على حل الخلافات بين الموظفين

3. مهندس أمن: ومن بعض مهامه

- جعل جدول زمني للزيارات مع برنامج التوعية.

- تحضير الاجتماعات نيابة عن مدير المبيعات.

4. المكلف بالاتصال: ويتمثل بعض مهامه فيما يلي:

- تطوير وتنظيم المعلومات للجمهور والعملاء الذين يستخدمون وسائل الإعلام المناسبة (النشرات والملصقات، والصحافة والإذاعة المحلية، والكتيبات ...)، استنادا إلى سياسات التي وضعتها الشركة.

- المشاركة مع الإدارة العليا للشركة.

5. المكلف بالأمن الداخلي: ويتمثل بعض مهامه فيما يلي:

- إتباع جميع جوانب إدارة السلامة الداخلية لتوزيع الكهرباء والغاز الانقسامات (الدوائر وكذلك الانقسامات ومكاتب المبيعات بشكل دائم.

- إجراء عمليات تفتيش دورية للهياكل في التوزيع في ظل الاتجاه للتحقق من حالة الجهاز الأمن الداخلي.

6. شعبة الشؤون العامة:

7. قسم تسيير النظم المعلوماتية:

8. نظم إدارة المعلومات:

9. صيانة أجهزة الكمبيوتر:

10. قسم العلاقات التجارية:

11. الإدارة:

12. الفواتير:

13. الرقابة والتفتيش:

14. الوكالات التجارية: وتتفرع إلى عدة مصالح تجارية وهي:

جدول رقم (01): توزيع الوكالات التجارية.

المصلحة التقنية	العنوان	المنطقة	الهاتف
الوادي	الوادي، كوينين، البياضة، الرياح، النخلة، العقلة، واد العلنده، ميه ونسه.	تكسبت الوادي	-
الدبيلة	الدبيلة، حساني عبد الكريم، المقرن، حاسي خليفة، طريفواوي، الطالب العربي، بن قشة دوار الماء، قمار، الرقيبية، سيدي عون، تغزوت، ورماس.	نهج شعبان خليفة	-
المغير	المغير، جامعة أم الطيور، اسطبل، تندلة، سيدي عمران، ش ارج سيدي خليل، مرارة.	شارع شارف محمد	-

الفرع الثالث: دور وأهداف مؤسسة سونلغاز

تحقق سونلغاز دور أساسي للاقتصاد الوطني وذلك من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى دور المؤسسة وأهدافها.

أولاً: دور سونلغاز في الاقتصاد الوطني

للمؤسسة دور هام جدا في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر المصدر الحيوي للقطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ففي ميدان الصناعة نجد أن الطاقة الكهربائية والغازية تستعملان في مختلف المصانع الاستراتيجية والتحويلية هذا لأن كل الآلات الموجودة على مستوى هذه المصانع تعمل بالكهرباء والغاز، كما لها دور كبير في تمويل القطاع الزراعي بالمضخات ومختلف الآلات والمحركات، أما على مستوى قطاع الخدمات فإن حمل وسائل النقل تستعمل مادة الغاز وكذا دور الكهرباء في الإنارة العمومية كما أنها توفر مناصب شغل للعاطلين عن العمل وبكذا يظهر حاليا دور مؤسسة سونلغاز في الاقتصاد الوطني فهي الممول الرئيسي للقطاعات الرئيسية.

ثانياً: أهداف مؤسسة سونلغاز

ورد في المادة (06) من المرسوم 26-195 المتضمن القانون الأساسي للمؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة سونلغاز ما يلي ومن بين الأهداف التي ترمي إليها مؤسسة سونلغاز¹:

- إنتاج الكهرباء والغاز في الجزائر ونقلها وتوزيعها وتسويقها.

- نقل السوق لتلبية حاجيته.

- دراسة كل شكل أو مصدر للطاقة وترقيته وتنميته.

¹ المادة 06، المرسوم التنفيذي 26-195، المتضمن القانون الأساسي لمؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز والمسماة سونلغاز.

- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع شركات جزائرية أو أجنبية.
- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحياسة كل حقية أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.
- سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقتها مع الدولة وتعرف كالتاجر في تعامله مع الآخرين وذلك وفق للقرار 95- 280 ليوم 17 ديسمبر 1995م المادة (05) ونفس القرار يعرف في مادته (06).
- مهمات للمؤسسة وهي: تأمين الانتاج، النقل، توزيع الطاقة الكهربائية، تأمين التوزيع العمومي للغاز وذلك للمحافظة على شروط الجودة والأمن والنقل في أقل الأسعار وهذا في إطار مهمتها للخدمات العامة.

المبحث الثاني: الطريقة وأدوات الدراسة

يتناول هذا المبحث الطريقة والأدوات المعتمدة لإنجاز هذه الدراسة، حيث تتضمن المنهجية التي اعتمدت في الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، والأدوات المستخدمة وأساليب المعالجة الإحصائية للبيانات التي جمعت، واختبار صدق الأدوات وثباتها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

الفرع الأول: المنهج المتبع في الدراسة

تعتمد أي دراسة على منهج يتبعه الباحث لمعالجة البيانات ويكون اختياره حسب طبيعة الموضوع والاهداف التي يسعى لتحقيقها ويعرف المنهج بأنه الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول الى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها.¹

بالإضافة إلى أن المنهج هو: "هي طريق إجرائي مركب ومتكامل، يعتمد الباحث للوصول إلى حقيقة جديدة ينشدها للتغلب على مشكلة تستهويه أو غامضة عليه، أو تتسبب له أو لمجتمعه حرجا علميا أو اجتماعيا أو عمليا سلوكيا".²

قصد تحقيق أهداف دراستنا التي تتمحور حول دور لجان المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أن موضوع الدراسة هو الذي يحدد طبيعة المنهج المستخدم ويهدف المنهج الوصفي التحليلي الى وصف ما هو كائن من ظواهر أو أحداث معينة بعد جمع البيانات كما يهدف الى تفسير ظواهر وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين المتغيرات كما في الواقع.

فالمنهج الوصفي هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي تم التوصل اليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.¹

¹ مروان عبد المجيد، تعلم العيش مع الداء السكري دون أنسولين، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ص 23.

² محمد زياد حمدان، البحث العلمي كنظام، دار التربية الحديثة، الأردن، صفحة 61.

- المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method: الذي يسمح لنا بجمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة، ووصف وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

- المنهج الإحصائي Statistical Method: الذي يمكننا من اختبار صحة الفرضيات باستعمال الأساليب والأدوات الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

1-مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة: "جميع مفردات أو الأشياء التي نريد معرفة حقائق عنها، وهو جميع الافراد الذين يضمهم مجتمع الدراسة، وفي ظل تحديد اسلوب جمع البيانات وذلك بأسلوب الحصر الشامل الذي يعني جمع البيانات عن جميع المفردات التي يتكون منها مجتمع الدراسة".²

ويعرف مجتمع الدراسة كذلك بأنه: "الجماعة التي يهتم بها الباحث والتي يريد ان يخلص بها الى نتائج قابلة للتعميم، وهو المجتمع الذي له خاصية واحدة على الاقل تميزه عن غيره من المجتمعات أو الجماعات".³

وفي دراستنا مجتمع الدراسة معروف، حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي لجان المراجعة بشركة سونلغاز بولاية الوادي.

¹ محمد سرحان علي محمود، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، طبعة الثالثة، الجمهورية اليمنية، صفحة 46.

² محمد منير حجاب، الاسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر، جامعة جنوب الوادي، 2000، ص 29.

³ عبد الحق علي ابراهيم، دور السلوك التنظيمي في اداء المنظمات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في ادارة الاعمال، جامعة السودان كلية الدراسات العليا، الخرطوم (السودان)، سنة 2015، ص 164.

2- عينة الدراسة:

تعتبر العينة أهم المحاور الأساسية في البحث العلمي، وهي عبارة عن جزء من الكل قصد التحقق من فرضيات البحث، كما تعرف العينة على أنها " مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة "1.

بالإضافة إلى أنها " تمثل العينة جزء من عناصر مجتمع الدراسة يحدد عناصره وفق أسس علمية ومنطقية لتكون عناصر العينة ممثلة تمثيلاً واقعياً لجميع عناصر المجتمع المدروس "2.

لقد تم في بحثنا هذا اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة الكلي، وعليه تم الاعتماد على أربعة وستون (34) استمارة صالحة للمعالجة، والجدول التالي، يلخص وضعية توزيع الاستبيان كما يلي:

الجدول رقم (02): نتائج توزيع الاستبيان

الاستبيان	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات المستبعدة		الاستبيانات الصالحة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عينة الدراسة	38	%100	35	%92.11	01	%2.63	34	%89.47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على توزيع الاستبيان

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار لجان المراقبة كمتغير مستقل، وتفعيل الدور الحوكمي للشركات كمتغير تابع، والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

¹ ريم ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش للنشر، لبنان، سنة 2016، ص 29.

² كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حمادة، كلية الاقتصاد، سنة 2016، ص 130.

الجدول رقم (03): يوضح متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	رمزه
لجان المراقبة	متغير مستقل	MX
تفعيل الدور الحوكمي للشركات	متغير تابع	MY

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على توزيع الاستبيان

بغرض الحصول على أحسن تمثيل للمتغيرين المذكورين، تم الاعتماد على لجان المراقبة للمتغير المستقل أما فيما يتعلق بالمتغير التابع فتم الاعتماد على قياس تفعيل الدور الحوكمي للشركات.

الفرع الرابع: مصادر المعلومات وطرق جمعها

1- المصادر الأولية: وتتمثل في البيانات الأولية المتحصل عليها بواسطة أداة الاستبيان في الميدان.

2- المصادر الثانوية: حيث تم الاعتماد على الكتب العلمية والدراسات السابقة من رسائل جامعية وبحوث منشورة في المجالات والدوريات العلمية والمواقع الالكترونية.

المطب الثاني: أدوات جمع ومعالجة البيانات

الفرع الأول: أدوات جمع البيانات

1-الاستبيان:

تعتبر الاستبانة أداة مهمة في عملية جمع البيانات يعتمد عليها الباحث من أجل الإحاطة بجميع جوانب موضوعه عن طريق مجموعة أسئلة مدونة ومنظمة يتم طرحها على أفراد العينة بغية التحقق من فرضيات البحث، ويتم تعريف الاستبيان على أنه: " تقنية مباشرة

ل طرح الأسئلة على الافراد وبطريقة موجهة ذلك أن صيغ الاجابات تحدد مسبقا هذا يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية واقامة مقارنات كمية ¹.

لقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة باستخدام أداة الاستبيان موجه لموظفي لجان المراجعة في شركة سونلغاز بالوادي، ولإستكمال الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان (انظر الملحق رقم 01)، حيث يشتمل مفردات عينة الدراسة التي عبرت عن آرائها واتجاهاتها من خلال الإجابة على فقرات الأسئلة التي هي تعتبر أيضا مصدر رئيسي لجمع مثل هاته البيانات.

أ- مراحل إعداد الاستبيان:

تم الاستعانة في إعداد أسئلة الاستبيان، على الكتب والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على الخبرة العلمية والمدارك الشخصية لنا، من أجل وضع بعض الاسئلة في ظل الالتزام بالطريقة والمنهج العلمي المتبع، حيث تم مراعاة ما يلي:

- أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة.
- أن تكون الأسئلة تخدم وتسهل عملية اختبار الفرضيات الموضوعة.
- أن تحتوي على الأسئلة إجابات مناسبة (موافق تماما - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق تماما) وفق مقياس ليكارت الخماسي LIKERT SCALE.

ب- هيكل الاستبيان:

أحتوى الاستبيان على ثلاثون سؤال (30) سؤال توزعت كما يلي:

القسم الأول: معلومات عامة عن عينة الدراسة: تشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة أربعة (04) أسئلة.

¹ رقاني شريفة وصنقلي عائشة، الالتزام التنظيمي واثره على اداء العاملين ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص علم اجتماع تنظيم ، جامعة أدرار الجزائر، سنة 2020، ص 48.

القسم الثاني: فقرات الاستبيان: يشمل أسئلة تتعلق بمحاور الدراسة، متضمنة ستة وعشرين (26) سؤال مقسمة على ثلاثة (03) محاور وهي:

المحور الأول: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها متضمن ستة (06) أسئلة.

المحور الثاني: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية متضمن خمسة عشر (15) سؤال.

المحور الثالث: يشمل أسئلة تتعلق بموضوع إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات متضمن خمسة (05) أسئلة.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): يوضح توزيع أسئلة فقرات كل محور

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	معلومات عامة عن عينة الدراسة	04
02	دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها	06
03	لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية	15
04	إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات	05
	المجموع	30

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيان

ج- ثبات صدق الاستبيان:

- ❖ قياس ثبات الاستبيان: وذلك باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لقياس مدى ثبات الاستبيان وفقراته، والذي سنفصل فيه في المطلب الخاص بقياس صدق وثبات الاستبيان.
- ❖ قياس صدق الاستبيان: وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس مدى صدق الاستبيان، والذي سنفصل فيه في المطلب الخاص بقياس صدق وثبات الاستبيان.

❖

الفرع الثاني: سلم قياس المستخدم

بما أن الدراسة تعتمد على تحليل آراء أفراد عينة الدراسة و إجاباتهم على فقرات الاستبيان، و بذلك نحصل على معلومات نوعية، ومن أجل تحويل هاته المعلومات النوعية إلى كمية بتطبيق مختلف الأدوات والأساليب الإحصائية مع الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Scale Likert) ، الذي يتناسب مع مثل هكذا دراسات، حيث تم استخدام مقياس ليكرت منذ عام 1932 م وكان ذلك بواسطة الدكتور (likert rensis) وهو من أشهر المقاييس استخداما نظرا لسهولة تطبيقه وتحليل نتائجه، فمن خلال هذا المقياس نستطيع معرفة اتجاهات وآراء ومواقف الأفراد أي معرفة الرأي الشخصي من العبارات التي يقرئها الفرد المعني بالدراسة، حيث أمام كل عبارة يوجد سلم تحدد عليه الدرجات التي تعبر عن اتجاه الفرد نحوى هذه العبارة، وقد تم الاعتماد على المقياس ليكرت الخماسي، الشيء الذي من شأنه تحقيق أعلى مستويات من مصداقية النتائج المتوصل لها والتي تكون معبرة إلى حد كبير عن الحقيقة، وعلى العموم تحدد درجة سلم ليكرت الخماسي كما يلي :

الجدول رقم (05): مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيان

الفرع الثالث: البرامج وأدوات معالجة البيانات

أ - البرامج الإحصائية Stistical Programs:

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة الاستبيان، قمنا بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصاراً بـ: SPSS النسخة 25.

ب - الأدوات الإحصائية Stistical Tolls:

من أجل معالجة وتحليل بيانات المتحصل عليها، تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها:

- 1- التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة توزيع المعلومات الشخصية لعينة الدراسة.
- 2- الوسط الحسابي Arithmetic Mean: وهو من أهم مقاييس النزعة المركزية، ورمزه $\bar{X}$ ، يتم استخدامه للدلالة على متوسط مجموع قيم ظاهرة ما.
- 3- الانحراف المعياري Standard Deviation: وهو من أكثر مقاييس التشتت استخداماً ورمزه σ ، ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- 4- الوزن النسبي: لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور وأبعاد الدراسة.
- 5- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: ويستعمل للحكم على دقة القياس، من خلال تحديد مدى ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة.
- 6- معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient: هو معامل يقيس صدق الاستبيان من خلال تحديد مدى ارتباط محاور الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان، ورمزه r .
- 7- اختبار تي T-test: يعد اختبار T من أكثر اختبارات الدلالة شيوعاً في الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، ويستخدم لقياس دلالة فروق المتوسطات بين المتغيرات، وترجع نشأته الأولى إلى أبحاث العالم STUDENT، ولهذا سمي هذا الاختبار بأكثر الحروف تكراراً في اسمه وهو T.

المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان

الفرع الأول: الصدق البنائي

قمنا بحساب الصدق البنائي للاستبيان بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل ارتباط كل محور من محاور الاستبيان عن الدرجة الكلية للاستبيان، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS₂₅) لحساب قيمة r لكل محور من المحاور، فتحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح قيمة r لحساب الصدق البنائي

المحاور	عدد أفراد العينة الاستطلاعية	قيمة معامل الارتباط r	مستوى الدلالة Sig	القرار
دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها	30	0.771	0.000	دالة إحصائية عند 0.01
لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية		0.700	0.000	دالة إحصائية عند 0.01
إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات		0.792	0.000	دالة إحصائية عند 0.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (06): نجد أن قيمة معامل الارتباط r للمحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان تتراوح بين (0.700 - 0.792) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، مما يؤكد على أن الاستبيان صادق من ناحية المحتوى أو المضمون.

الفرع الثاني: الثبات (التناسق الداخلي للبنود ألفا كرو نباخ):

قمنا بحساب ثبات الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرو نباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS₂₅)، النتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يوضح قيمة ألفا كرو نباخ

المحاور	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرو نباخ	القرار
دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها	6	0.680	دالة إحصائية
لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية	15	0.689	دالة إحصائية
إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات	5	0.665	دالة إحصائية
الدرجة الكلية للاستبيان	26	0.751	دالة إحصائية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (07): نجد أن قيمة ألفا كرو نباخ للمحور الأول ت دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها، أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود المحور الأول تساوي 0.680، وهي علاقة موجبة بين البنود المشكلة للمحور الأول، ونجد أن قيمة ألفا كرو نباخ للمحور الثاني لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية، أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود المحور الثاني تساوي 0.689، وهي علاقة موجبة بين البنود المشكلة للمحور الثاني، ونجد أن قيمة ألفا كرو نباخ للمحور الثالث إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات، أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود المحور الثالث تساوي 0.665، وهي علاقة موجبة بين البنود المشكلة للمحور الثالث، ونجد أن قيمة ألفا كرو نباخ للاستبيان ككل أي درجة التناسق الداخلي لكل بنود الاستبيان تساوي 0.751، وهي علاقة موجبة بين البنود وبذلك يمكن القول بأن الاستبيان ثابت.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة

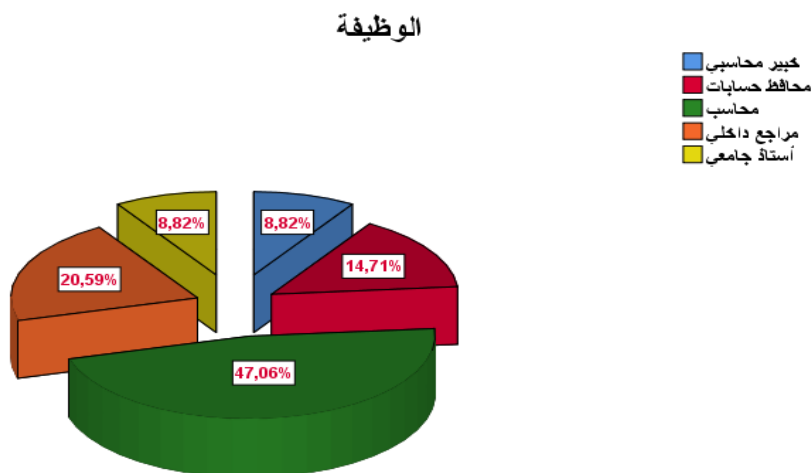
الفرع الأول: الوظيفة

الجدول رقم (08): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
خبير محاسبي	3	8.8 %
محافظ حسابات	5	14.7 %
محاسب	16	47.1 %
مراجع داخلي	7	20.6 %
أستاذ جامعي	3	8.8 %
المجموع	34	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (04): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (08) والشكل البياني رقم (04): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير الوظيفة، حيث نجد عدد المبحوثين الذين لديهم مهنة محاسب 16 مبحوث بنسبة 47.1% وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مهنة مراجع داخلي 7 مبحوثين بنسبة 20.6%، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مهنة محافظ حسابات 5 مبحوثين بنسبة 14.7%، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مهنة خبير محاسبي ومهنة أستاذ جامعي 3 مبحوثين بنسبة 8.8% لكل مهنة، وهي النسبة الأدنى.

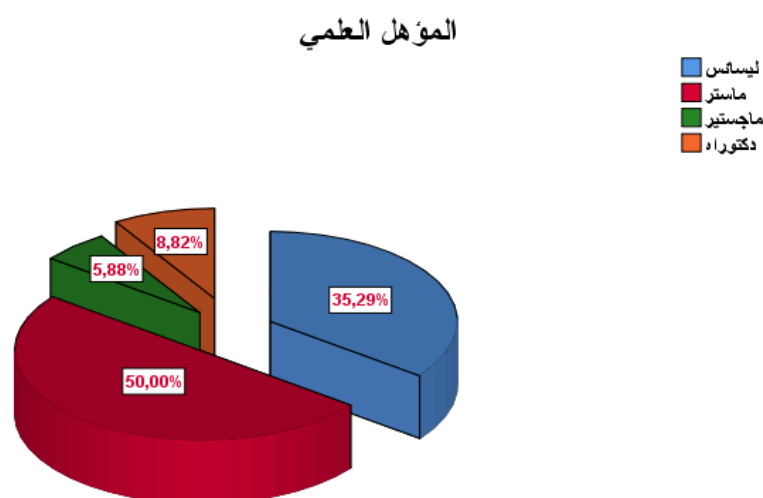
الفرع الثاني: المؤهل العلمي

الجدول رقم (09): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	المؤهل العلمي
35.3 %	12	ليسانس
50 %	17	ماستر
5.9 %	2	ماجستير
8.8 %	3	دكتوراه
100 %	34	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (05): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (09) والشكل البياني رقم (05): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، حيث نجد عدد المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي ماستر 17 مبحوث بنسبة 50%، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين

الذين مؤهلهم العلمي ليسانس 12 مبحوث بنسبة 35.3% وتليها نسبة المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي دكتوراه 3 مبحوثين بنسبة 8.8%، وتليها نسبة المبحوثين الذين مؤهلهم العلمي ماجستير 2 مبحوثين بنسبة 5.9%، وهي النسبة الأدنى.

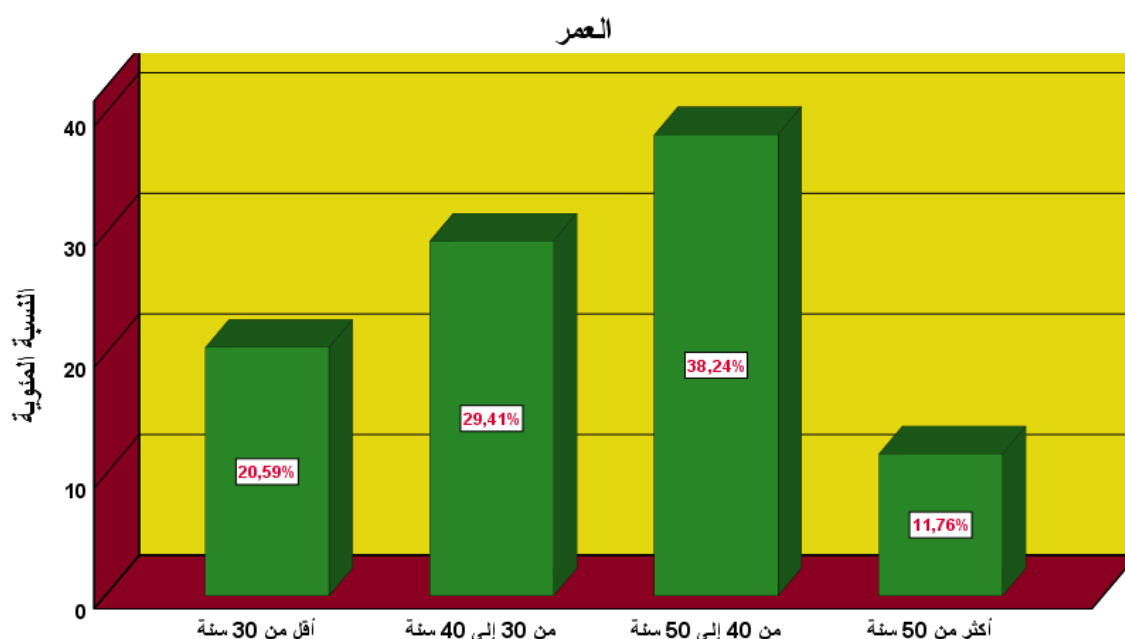
الفرع الثالث: العمر

الجدول رقم (10): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	7	20.6 %
من 30 إلى 40 سنة	10	29.4 %
من 40 إلى 50 سنة	13	38.2 %
أكثر من 50 سنة	4	11.8 %
المجموع	34	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (10) والشكل البياني رقم (06): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير العمر، حيث نجد عدد المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 40 إلى 50 سنة 13 مبحوث بنسبة 38.2%، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة 10 مبحوثين بنسبة 29.4%، وتليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة 7 مبحوثين بنسبة 20.6% وتليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 50 سنة 4 مبحوثين بنسبة 11.8%، وهي النسبة الأدنى.

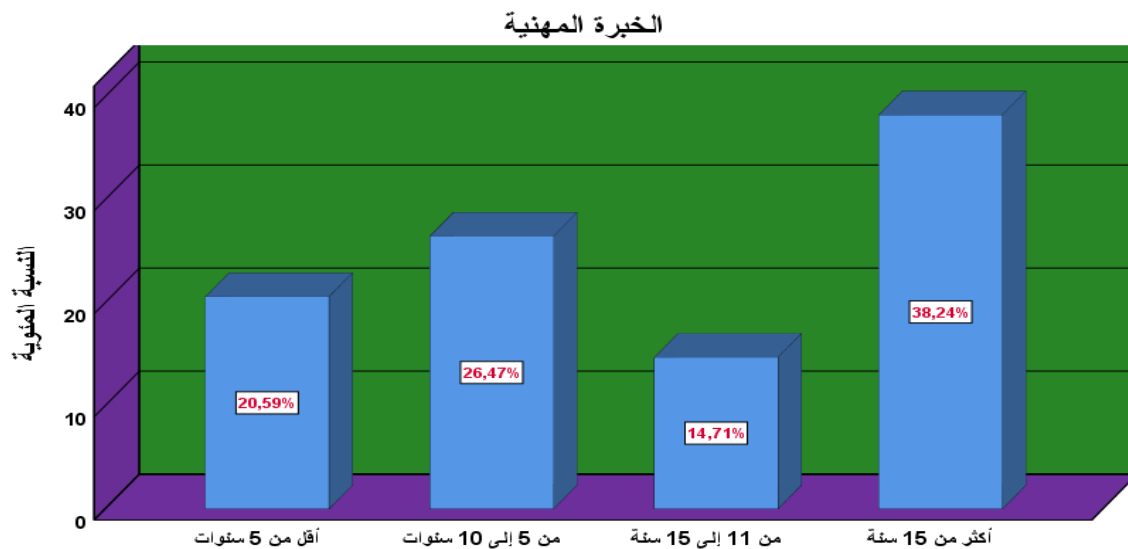
الفرع الرابع: الخبرة المهنية

الجدول رقم (11): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	7	20.6 %
من 5 إلى 10 سنوات	9	26.5 %
من 11 إلى 15 سنة	5	14.7 %
أكثر من 15 سنة	13	38.2 %
المجموع	34	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (07): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (11) والشكل البياني رقم (07): نجد أن العينة المأخوذة لدراستنا غير متساوية العدد بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية، حيث نجد عدد المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية أكثر من 15 سنة 13 مبحوث بنسبة 38.2%، وهي النسبة الأعلى، تليها نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات 9 مبحوثين بنسبة 26.5%، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية أقل من 5 سنوات 7 مبحوثين بنسبة 20.6%، وتليها نسبة المبحوثين الذين لديهم أقدمية مهنية من 11 إلى 15 سنة 5 مبحوثين بنسبة 14.7% وهي النسبة الأدنى.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، وقد تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من العمال اعتمادا على أكبر

قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثل الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي، وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق تماماً، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (غير موافق تماماً = 1، غير موافق = 2، محايد = 3، موافق = 4 موافق تماماً = 5) وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، و 5 تمثل عدد الاختبارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

الأهمية	الوزن النسبي المقابل له	طول الخلية
غير موافق تماماً	من 20% - 36%	من 1 إلى أقل من 1.8
غير موافق	أكبر من 36% - 52%	من 1.8 إلى أقل من 2.6
محايد	أكبر من 52% - 68%	من 2.6 إلى أقل من 3.4
موافق	أكبر من 68% - 84%	من 3.4 إلى أقل من 4.2
موافق تماماً	أكبر من 84% - 100%	من 4.2 إلى 5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقرر مقياس الإحصاء

الفرع الأول: المحور الأول دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها

تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من المحور الأول حصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج آراء عينة الدراسة حول دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها

رقم الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير تماما موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %			
1	7	24	2	1	0	4.09	0.621	81.8%	موافق
	20.6	70.6	5.9	2.9	0				
2	11	21	1	1	0	4.24	0.654	84.8%	موافق تماما
	32.4	61.8	2.9	2.9	0				
3	10	19	4	1	0	4.12	0.729	82.4%	موافق
	29.4	55.9	11.8	2.9	0				
4	12	17	1	4	0	4.09	0.933	81.8%	موافق
	35.3	50	2.9	11.8	0				
5	10	20	2	2	0	4.12	0.769	82.4%	موافق
	29.4	58.8	5.9	5.9	0				
6	7	22	3	2	0	4	0.739	80%	موافق
	20.6	64.7	8.8	5.9	0				
المتوسط العام للمحور الأول									
						4.11	0.367	82.2%	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل المحور الأول " دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها "، على متوسط حسابي قدره 4.11 وانحراف معياري قدر ب 0.367، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر ب 82.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكرث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن لخصائص تكوين لجنة المراجعة دور في زيادة فعالية دورها ونشاطها، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق

وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 -تحصلت الفقرة رقم (1): " عدد الأعضاء: يكون من 4 إلى 5 أعضاء "، على متوسط حسابي قدره 4.09 وانحراف معياري قدره 0.621 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 81.8% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

2 -تحصلت الفقرة رقم (2): " تتكون من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين "، على متوسط حسابي قدره 4.24 وانحراف معياري قدره 0.654، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 84.8%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

3 -تحصلت الفقرة رقم (3): " الإلمام بجوانب المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لدى الأعضاء "، على متوسط حسابي قدره 4.12 وانحراف معياري قدره 0.729 ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 82.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

4 -تحصلت الفقرة رقم (4): " وجود دليل (مطبوعة) للجنة المراجعة "، على متوسط حسابي قدره 4.09 وانحراف معياري قدره 0.933، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 81.8%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

5 -تحصلت الفقرة رقم (5): " تحديد المهام والمسؤوليات والواجبات بوضوح " على متوسط حسابي قدره 4.12 وانحراف معياري قدره 0.769، ومن خلال الوزن النسبي المقدر ب 82.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

6 -تحصلت الفقرة رقم (6): " حرية الوصول للمعلومات لأعضاء اللجنة "، على متوسط حسابي قدره 4 وانحراف معياري قدره 0.73.9، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 80%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

الفرع الثاني: المحور الثاني لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية
تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من المحور الثاني تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج آراء عينة الدراسة حول لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية

رقم الفقرة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	
1	14	17	2	1	0	4.29	0.719	85.8%	موافق تماماً
	41.2	50	5.9	2.9	0				
2	7	20	4	3	0	3.91	0.830	78.2%	موافق
	20.6	58.8	11.8	8.8	0				
3	5	23	2	3	1	3.82	0.904	76.4%	موافق
	14.7	67.6	5.9	8.8	2.9				
4	10	22	2	0	0	4.24	0.755	84.8%	موافق تماماً
	29.4	64.7	5.9	0	0				
5	14	14	3	3	0	4.15	0.925	83%	موافق
	41.2	41.2	8.8	8.8	0				
6	9	20	3	2	0	4.06	0.776	81.2%	موافق
	26.5	58.8	8.8	5.9	0				
7	4	26	4	0	0	4	0.492	80%	موافق
	11.8	76.5	11.8	0	0				
8	11	21	1	1	0	4.24	0.654	84.8%	موافق تماماً
	32.4	61.8	2.9	2.9	0				
9	15	13	6	0	0	4.26	0.751	85.2%	موافق تماماً
	44.1	38.2	17.6	0	0				
10	6	15	8	5	0	3.65	0.950	73%	موافق
	17.6	44.1	23.5	14.7	0				
11	6	17	6	5	0	3.71	0.933	74.2%	موافق
	17.6	50	17.6	14.7	0				
12	8	16	8	2	0	3.88	0.844	77.6%	موافق

				0	5.6	23.5	47.1	23.5	
موافق	79.4%	0.674	3.97	0	0	8	19	7	13
				0	0	23.5	55.9	20.6	
موافق تماما	87%	0.774	4.35	0	1	3	13	17	14
				0	2.9	8.8	38.2	50	
موافق تماما	84.2%	0.880	4.21	0	1	7	10	16	15
				0	2.9	20.6	29.4	47.1	
موافق	81%	0.267	4.05	المتوسط العام للمحور الثاني					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل المحور الثاني " لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية "، على متوسط حسابي قدره 4.05 وانحراف معياري قدر بـ 0.267 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 81%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن لجنة المراجعة تعمل على تحسين جودة المعلومات المالية، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1 -تحصلت الفقرة رقم (1): " فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى كفاءته "، على متوسط حسابي قدره 4.29 وانحراف معياري قدره 0.719 ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 85.8%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين تماما على هذه الفقرة.

2 -تحصلت الفقرة رقم (2): "التحقق من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة" على متوسط حسابي قدره 3.91 وانحراف معياري قدره 0.830،

ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 78.2% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

3 -تحصلت الفقرة رقم (3): " فحص مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والإجراءات والقوانين "، على متوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف معياري قدره 0.904، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 76.4% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

4 -تحصلت الفقرة رقم (4): " فحص نطاق وإجراءات وخطط المراجعة الداخلية "، على متوسط حسابي قدره 4.24 وانحراف معياري قدره 0.755، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 84.8%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين تماما على هذه الفقرة.

5 -تحصلت الفقرة رقم (5): " مراجعة برنامج عمل المراجعة الداخلية "، على متوسط حسابي قدره 4.15 وانحراف معياري قدره 0.925، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 83%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

6 -تحصلت الفقرة رقم (6): " دراسة تقارير المراجعة الداخلية "، على متوسط حسابي قدره 4.06 وانحراف معياري قدره 0.776، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 81.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

7 -تحصلت الفقرة رقم (7): " تقييم كفاءة وفعالية واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية "، على متوسط حسابي قدره 4 وانحراف معياري قدره 0.492، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 80%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

8 -تحصلت العبارة رقم (8): " التأكد من التزام وظيفة المراجعة الداخلية بمعايير الممارسة الوظيفية "، على متوسط حسابي قدره 4.24 وانحراف معياري قدره 0.654 ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 84.8% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين تماماً على هذه الفقرة.

9 -تحصلت الفقرة رقم (9): "التأكد من إعداد القوائم والتقارير المالية وفق متطلبات العرض والإفصاح " على متوسط حسابي قدره 4.26 وانحراف معياري قدره 0.751، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 85.2% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين تماماً على هذه الفقرة.

10 -تحصلت الفقرة رقم (10): " فحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة "، على متوسط حسابي قدره 3.65 وانحراف معياري قدره 0.950، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 73%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

11 -تحصلت الفقرة رقم (11): " التأكد من إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي "، على متوسط حسابي قدره 3.71 وانحراف معياري قدره 0.938، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 74.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

12 -تحصلت الفقرة رقم (12): " دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية مع التركيز على التغيرات فيها "، على متوسط حسابي قدره 3.88 وانحراف معياري قدره 0.844، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 77.6%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

13 -تحصلت الفقرة رقم (13): " فحص الإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الدورية والسنوية ونشرت الطرح العام للأوراق المالية "، على متوسط حسابي قدره

3.97 وانحراف معياري قدره 0.674 ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 79.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة. 14 -تحصلت الفقرة رقم (14): " التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه "، على متوسط حسابي قدره 4.35 وانحراف معياري قدره 0.774، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 87%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين تماماً على هذه الفقرة.

15 -تحصلت الفقرة رقم (15): " التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي "، على متوسط حسابي قدره 4.21 وانحراف معياري قدره 0.880، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 84.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين تماماً على هذه الفقرة.

الفرع الثالث: المحور الثالث إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات
تم قياسها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بند من المحور الثالث حصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): نتائج آراء عينة الدراسة حول إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات

رقم الفقرة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الأهمية
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار				
1	8	12	12	2	0	3.76	0.890	75.2%	موافق
	23.5	35.3	35.3	5.9	0				
2	5	24	5	0	0	4	0.550	80%	موافق
	14.7	70.6	14.7	0	0				
3	7	14	10	2	1	3.71	0.970	74.2%	موافق
	20.6	41.2	29.4	5.9	2.9				
4	18	12	1	3	0	4.32	0.912	86.4%	موافق تماماً
	52.9	35.3	2.9	8.8	0				
5	13	12	5	3	1	3.97	1.087	79.4%	موافق
	38.2	35.3	14.7	8.8	2.9				
	المتوسط العام للمحور الثالث					3.95	0.475	79%	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

لقد تحصل المحور الثالث " إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات "، على متوسط حسابي قدره 3.95 وانحراف معياري قدر بـ 0.475، ومن خلال الوزن النسبي المقدر بـ 79%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على أن لجنة المراجعة تعمل على تفعيل الدور الحوكمي للشركات، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب درجة التطبيق وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل فقرات هذا البعد والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

- 1 -تحصلت الفقرة رقم (1): " حماية حقوق المساهمين "، على متوسط حسابي قدره 3.76 وانحراف معياري قدره 0.890 ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 75.2% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.
- 2 -تحصلت الفقرة رقم (2): " تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين "، على متوسط حسابي قدره 4 وانحراف معياري قدره 0.550، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 80% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.
- 3 -تحصلت الفقرة رقم (3): " تدعيم حقوق أصحاب المصالح "، على متوسط حسابي قدره 3.71 وانحراف معياري قدره 0.970 ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 74.2%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.
- 4 -تحصلت الفقرة رقم (4): " تحقيق الإفصاح والشفافية "، على متوسط حسابي قدره 4.32 وانحراف معياري قدره 0.912، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 86.4%، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين تماما على هذه الفقرة.
- 5 -تحصلت الفقرة رقم (5): " ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في ظل مسؤوليات مجلس الإدارة" على متوسط حسابي قدره 3.97 وانحراف معياري قدره 1.087، ومن خلال الوزن النسبي المقدّر بـ 79.4% وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الخماسي يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذه الفقرة.

المبحث الرابع: عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

تحليل النتائج من خلال T-test

بعدما قمنا بعرض النتائج الوصفية لمحاول الاستبيان، اعتمدنا على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان، وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت $\text{Sig}(\alpha) < 5\%$.

- رفض الفرضية العدمية إذا كانت $\text{Sig}(\alpha) > 5\%$.

المطلب الأول: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على انه: " يوجد دور لخصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".
تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بالمحور الأول

الفقرات	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
عدد الأعضاء: يكون من 4 إلى 5 أعضاء	10.214	33	0.000	نقبل H1
تتكون من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين	11.012	33	0.000	نقبل H1
الإلمام بجوانب المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لدى الأعضاء	8.942	33	0.000	نقبل H1
وجود دليل (مطبوعة) للجنة المراجعة	6.800	33	0.000	نقبل H1
تحديد المهام والمسؤوليات والواجبات بوضوح	8.471	33	0.000	نقبل H1
6-حرية الوصول للمعلومات لأعضاء اللجنة.	7.895	33	0.000	نقبل H1
الاتجاه العام للمحور الأول	17.615	33	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (15): الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول " تقييم مدقق الحسابات لفاعلية نظام الرقابة الداخلية "، من خلال الاتجاه العام حيث بلغت قيمة T المحسوبة 17.615 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0 = لا دور لخصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1 = يوجد دور لخصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المحور الأول إيجابية حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على انه: " يوجد دور لخصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

المطلب الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على انه: " يوجد دور للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بالمحور الثاني

القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	الفقرات
H1 نقبل	0.000	33	10.495	فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى كفاءته
H1 نقبل	0.000	33	6.405	التحقق من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة
H1 نقبل	0.000	33	5.315	فحص مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والإجراءات والقوانين
H1 نقبل	0.000	33	13.008	فحص نطاق وإجراءات وخطط المراجعة الداخلية
H1 نقبل	0.000	33	7.227	مراجعة برنامج عمل المراجعة الداخلية
H1 نقبل	0.000	33	7.954	دراسة تقارير المراجعة الداخلية
H1 نقبل	0.000	33	11.843	تقييم كفاءة وفعالية واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية
H1 نقبل	0.000	33	11.012	التأكد من التزام وظيفة المراجعة الداخلية بمعايير الممارسة الوظيفية
H1 نقبل	0.000	33	9.818	التأكد من إعداد القوائم والتقارير المالية وفق متطلبات العرض والإفصاح
H1 نقبل	0.000	33	3.973	فحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة
H1 نقبل	0.000	33	4.386	التأكد من إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي
H1 نقبل	0.000	33	6.093	دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية مع التركيز على التغيرات فيها
H1 نقبل	0.000	33	8.403	فحص الإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الدورية والسنوية ونشرات الطرح العام للأوراق المالية
H1 نقبل	0.000	33	10.194	التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه
H1 نقبل	0.000	33	7.990	التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي
H1 نقبل	0.000	33	22.925	الاتجاه العام للمحور الثاني

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (16) الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الثاني حول " دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية "، من خلال الاتجاه العام حيث بلغت قيمة T المحسوبة 22.925 ومستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 0.05، في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0 = لا يوجد دور للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1 = يوجد دور للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المحور الثاني إيجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على انه: " يوجد دور للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

المطلب الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على انه: " توجد إسهامات للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19) يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بالمحور الثالث

الفقرات	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
حماية حقوق المساهمين	5.012	33	0.000	نقبل H1
تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين	10.592	33	0.000	نقبل H1
تدعيم حقوق أصحاب المصالح	4.243	33	0.000	نقبل H1
تحقيق الإفصاح والشفافية	8.463	33	0.000	نقبل H1
ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في ظل مسؤوليات مجلس الإدارة	5.208	33	0.000	نقبل H1
الاتجاه العام لمحور الثالث	11.699	33	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (17) الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الثالث حول " الصعوبات التي تواجه مدقق الحسابات عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات "، من خلال الاتجاه العام حيث بلغت قيمة T المحسوبة 11.699

ومستوى دلالة 0.000، وهي اقل من 0.05، في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0 = لا توجد إسهامات للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1 = توجد إسهامات للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المحور الثالث إيجابيه حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على انه: " توجد إسهامات للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

المطلب الرابع: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية العامة

تنص الفرضية العامة على انه: " يوجد دور للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركة سونلغاز عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

تم قياس هذه الفرضية بالاعتماد على اختبار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية، والنتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (20) يوضح اختبار "T" للعينة البسيطة المتعلقة بمدى تطبيق آلية المراجعة الداخلية

المحاور	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول	17.615	33	0.000	نقبل H1
المحور الثاني	22.925	33	0.000	نقبل H1
المحور الثالث	11.699	33	0.000	نقبل H1
الاتجاه العام للاستبيان ككل	22.253	33	0.000	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

التحليل:

يتضح من خلال الجدول رقم (18) الذي يبين آراء أفراد العينة في الاستبيان ككل حول " تقييم مدقي الحسابات في الجزائر لنظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات "، من خلال الاتجاه العام حيث بلغت قيمة T المحسوبة 22.253 ومستوى دلالة 0.000، وهي اقل من 0.05، في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0 = لا يوجد دور للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركة سونلغاز عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1 = يوجد دور للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركة سونلغاز عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق أن آراء أفراد العينة في جميع محاور الاستبيان إيجابية حيث جاءت قيمة T المحسوبة دالة إحصائيا، أي قبول الفرضية H1 ورفض H0.

ومنه نقبل الفرضية العامة التي تنص على أنه: " يوجد دور للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركة سونلغاز عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

المطلب الخامس: نتائج الدراسة

بعد تحليل مخرجات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS₂₅، وبعض

الأساليب والأدوات الإحصائية، تم التمكن من إثبات كافة فرضيات الدراسة، وهي:

- يوجد دور للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركة سونلغاز عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

- يوجد دور لخصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

- يوجد دور للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

- توجد إسهامات للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

خلاصة الفصل:

لقد تضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية على عينة من موظفي لجان المراجعة بشركة سونلغاز بولاية الوادي بهدف محاولة التعرف على لجان المراجعة ودورها في تفعيل الدور الحوكمي للشركات، وذلك من خلال اداة الاستبيان موجهة لفائدة عينة مكونة من (34) من موظفي لجان المراجعة بشركة سونلغاز، فإنه من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك عبر مراحل وخطوات اتضح أنه يوجد دور للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركة سونلغاز، بالإضافة إلى وجود دور لخصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها، كما أنه يوجد دور للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية، وأنه توجد إسهامات للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة، يتضح أن لجان المراجعة تساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من خلال العديد من المسؤوليات والأدوار المناطة بها، فتقوم اللجنة بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية للشركة، وتدعم استقلالية المراجع الخارجي حتى يمكنه إبداء الرأي الفني حول المركز المالي للشركة وصدق وصحة النتائج المحاسبية بكل موضوعية وحيادية، كما تقوم لجنة المراجعة بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتقييمها 207 الالتزام بدور لجان المراجعة كمدخل لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات وتحليلها والوقوف على أوجه القصور فيها خاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، وتدعم اللجنة استقلالية قسم المراجعة الداخلية وتحرص على جعل المراجعين الداخليين يمارسون أدوارهم ومسؤولياتهم بعيداً عن ضغوط الإدارة التنفيذية، كما تسهر اللجنة أيضاً على ضمان جودة المراجعة الداخلية.

النتائج النظرية:

- أن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يؤدي إلى المحافظة على حقوق المستثمرين وصغار المستثمرين أيضاً مما يزيد من ثقة المستثمرين في تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، والمحافظة على حقوق صغار المستثمرين.
- أن لجان المراجعة تؤدي الى تفعيل الحوكمة مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة الجمهور بها.
- إن لجان المراجعة تؤدي الى تفعيل حوكمة الشركات مما يؤدي الى تحقيق الميزة التنافسية

النتائج التطبيقية:

- يوجد دور للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركة سونلغاز عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$
- يوجد دور لخصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.
- يوجد دور للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.
- توجد إسهامات للجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

التوصيات:

- ضرورة إيجاد لجان المراجعة بالمنشآت.
- الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات حتى لا تحدث مخاطر على مستوى الشركة، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني.
- ضرورة أن تساعد المؤسسات على زيادة تدعيم الحوكمة، وذلك بتوفير القوانين واللوائح المؤيدة لحوكمة الشركات.
- زيادة الدراسات والأبحاث في موضوع لجان المراجعة وحوكمة الشركات، حيث أن هذا الموضوع من أهم الموضوعات الموجودة حالياً والتي تؤثر على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. إبراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت، 2008.
2. أحمد صالح العمرات، المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 2000.
3. أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 201.
4. أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
5. أحمد، محمد الرملي، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ديسمبر 2001.
6. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة في عالم متغير. القاهرة: دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع، 2002.
7. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق المعلومات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.
8. إياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2012.
9. بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06- 07 ماي 2012.

10. بن يخلف آمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
11. تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007.
12. حسين القاضي، المراجعة الداخلي، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008.
13. حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.
14. خلف عبد الله الوردات، المراجعة الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2006.
15. خليفاتي جمال، مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2011.
16. خليل، محمد أحمد إبراهيم، تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، 2006.
17. دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07، ماي 2012.
18. دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

19. رقاني شريفة وصنقلي عائشة، الالتزام التنظيمي واثره على اداء العاملين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم، جامعة أدرار الجزائر، سنة 2020.

20. ريماء ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش للنشر، لبنان، سنة 2016.
21. زهاء ديوب، الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة دمشق، 2010.
22. سالم بن سالم بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، 2010.
23. سهير شعراوي جمعه، المراجعة علم ومهنة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، بنها، بدون ناشر، 1996.
24. طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.
25. ظاهر القشي، وهيثم العبادي، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72، 2009.
26. عبد الحق علي ابراهيم، دور السلوك التنظيمي في اداء المنظمات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في ادارة الاعمال، جامعة السودان كلية الدراسات العليا، الخرطوم (السودان)، سنة 2015.
27. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول: إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
28. عبد الصبور عبد القوى علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2012.
29. عبد الصبور عبد القوى علي المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012.

30. عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، القانون والاقتصاد، الرياض، 2012.
31. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007.
32. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
33. كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حمادة، كلية الاقتصاد، سنة 2016.
34. المادة 06، المرسوم التنفيذي 26-195، المتضمن القانون الأساسي لمؤسسة الجزائرية الكهرباء والغاز والمسمأة سونلغاز.
35. محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.
36. محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2007.
37. محمد زياد حمدان، البحث العلمي كنظام، دار التربية الحديثة، الأردن.
38. محمد سرحان علي محمود، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، طبعة الثالثة، الجمهورية اليمنية.
39. محمد سمير الصبان، وعبد الوهاب نصر علي، دراسات متقدمة في المراجعة، منشورات قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995.
40. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006.
41. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006.

42. محمد منير حجاب, الاسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية, دار الفجر للنشر, جامعة جنوب الوادي, 2000.
43. محمد, محمد الفيومي, دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية, التجارة والتمويل, كلية التجارة, جامعة طنطا, السنة الرابعة عشر, العدد الأول, 1994.
44. مروان عبد المجيد, تعلم العيش مع الداء السكري دون أنسولين, لبنان, دار الكتب العلمية, بيروت, 2002.
45. المعتصم بالله الغرياني, حوكمة الشركات المساهمة دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2008.
46. مها محمود رمزي ربحاوي, الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 24 العدد الأول, 2008.
47. نصر علي عبد الوهاب, شحاتة السيد شحاتة, مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007.
48. هاني محمد خليل, مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2009.

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بعد التحية والسلام، في إطار القيام ببحث استكمالا لتبيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، حول "لجان المراجعة ودورها في تفعيل الدور الحوكمي للشركات - دراسة ميدانية -"، لذا أرجوا منكم المشاركة والمساهمة في إنجاز هذا البحث العلمي من خلال تفضلكم بالإجابة على أسئلة الاستمارة بعد قرائتها بشكل جيد، والتي أعدت لأغراض البحث العلمي فقط.

وأخيرا أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهمتم في هذا البحث.

القسم الأول: معلومات عامة عن عينة الدراسة

1- المهنة/الوظيفة:

☐ خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب
☐ مراجع دخلي ☐ أستاذ جامعي

2- المؤهل العلمي:

☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3- العمر:

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة
☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

4- الخبرة المهنية:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات
☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: فقرات الاستبيان

المحور الأول: دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها

في رأيك، هل خصائص تكوين لجنة المراجعة دور في زيادة فعالية دورها ونشاطها من خلال:	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1- عدد الأعضاء: يكون من 4 إلى 5 أعضاء.					
2- تتكون من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين.					
3- الإلمام بخواب المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لدى الأعضاء.					
4- وجود دليل (مطبوعة) للجنة المراجعة.					
5- تحديد المهام والمسؤوليات والواجبات بوضوح.					
6- حرية الوصول للمعلومات لأعضاء اللجنة.					

المحور الثاني: لجنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية

في رأيك، هل لجنة المراجعة تعمل على تحسين جودة المعلومات المالية من خلال:	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1- فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى كفاءته.					
2- التحقق من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة.					
3- فحص مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والإجراءات والقوانين.					
4- فحص نطاق وإجراءات وخطط المراجعة الداخلية.					
5- مراجعة برنامج عمل المراجعة الداخلية.					
6- دراسة تقارير المراجعة الداخلية.					
7- تقييم كفاءة وفعالية واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية.					
8- التأكد من التزام وظيفة المراجعة الداخلية بمعايير الممارسة الوظيفية.					
9- التأكد من إعداد القوائم والتقارير المالية وفق متطلبات العرض والإفصاح.					
10- فحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة.					
11- التأكد من إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي.					

					12- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية مع التركيز على التغيرات فيها.
					13- فحص الإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الدورية والسنوية ونشرات الطرح العام للأوراق المالية.
					14- التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.
					15- التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي.

المحور الثالث: إسهامات لجنة المراجعة في تفعيل الدور الحوكمي للشركات

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	في رأيك، هل لجنة المراجعة تعمل على تفعيل الدور الحوكمي للشركات من خلال:
					1- حماية حقوق المساهمين.
					2- تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين.
					3- تدعيم حقوق أصحاب المصالح.
					4- تحقيق الإفصاح والشفافية.
					5- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في ظل مسؤوليات مجلس الإدارة.

شكراً لكم.

ملاحق رقم (02): بعض مخرجات برنامج spss

Corrélations

		الدرجة الكلية	المحور 1	المحور 2	المحور 3
الدرجة الكلية	Corrélation de Pearson	1	,771**	,700**	,792**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30
المحور 1	Corrélation de Pearson	,771**	1	,449*	,333
	Sig. (bilatérale)	,000		,013	,072
	N	30	30	30	30
المحور 2	Corrélation de Pearson	,700**	,449*	1	,318
	Sig. (bilatérale)	,000	,013		,087
	N	30	30	30	30
المحور 3	Corrélation de Pearson	,792**	,333	,318	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,072	,087	
	N	30	30	30	30

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,680	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,689	15

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,665	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,751	26

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خبير محاسبي	3	8,8	8,8	8,8
	محافظ حسابات	5	14,7	14,7	23,5
	محاسب	16	47,1	47,1	70,6
	مراجع داخلي	7	20,6	20,6	91,2
	أستاذ جامعي	3	8,8	8,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	12	35,3	35,3	35,3
	ماستر	17	50,0	50,0	85,3
	ماجستير	2	5,9	5,9	91,2
	دكتوراه	3	8,8	8,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	7	20,6	20,6	20,6
	من 30 إلى 40 سنة	10	29,4	29,4	50,0
	من 40 إلى 50 سنة	13	38,2	38,2	88,2
	أكثر من 50 سنة	4	11,8	11,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	7	20,6	20,6	20,6
	من 5 إلى 10 سنوات	9	26,5	26,5	47,1
	من 11 إلى 15 سنة	5	14,7	14,7	61,8
	أكثر من 15 سنة	13	38,2	38,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

س1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	5,9	5,9	8,8
	موافق	24	70,6	70,6	79,4
	موافق تماما	7	20,6	20,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

س2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	1	2,9	2,9	5,9
	موافق	21	61,8	61,8	67,6
	موافق تماما	11	32,4	32,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

س3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	11,8	11,8	14,7
	موافق	19	55,9	55,9	70,6
	موافق تماما	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

س4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	11,8	11,8	11,8
	محايد	1	2,9	2,9	14,7
	موافق	17	50,0	50,0	64,7
	موافق تماما	12	35,3	35,3	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

س5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	2	5,9	5,9	11,8
	موافق	20	58,8	58,8	70,6
	موافق تماما	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

س6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	3	8,8	8,8	14,7
	موافق	22	64,7	64,7	79,4
	موافق تماما	7	20,6	20,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

ع1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	5,9	5,9	8,8
	موافق	17	50,0	50,0	58,8
	موافق تماما	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

ع2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	8,8	8,8	8,8
	محايد	4	11,8	11,8	20,6
	موافق	20	58,8	58,8	79,4
	موافق تماما	7	20,6	20,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

3ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	3	8,8	8,8	11,8
	محايد	2	5,9	5,9	17,6
	موافق	23	67,6	67,6	85,3
	موافق تماما	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

4ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,9	5,9	5,9
	موافق	22	64,7	64,7	70,6
	موافق تماما	10	29,4	29,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

5ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	8,8	8,8	8,8
	محايد	3	8,8	8,8	17,6
	موافق	14	41,2	41,2	58,8
	موافق تماما	14	41,2	41,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

6ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	3	8,8	8,8	14,7
	موافق	20	58,8	58,8	73,5
	موافق تماما	9	26,5	26,5	100,0

Total	34	100,0	100,0	
-------	----	-------	-------	--

7ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	11,8	11,8	11,8
	موافق	26	76,5	76,5	88,2
	موافق تماما	4	11,8	11,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

8ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	1	2,9	2,9	5,9
	موافق	21	61,8	61,8	67,6
	موافق تماما	11	32,4	32,4	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

9ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	6	17,6	17,6	17,6
	موافق	13	38,2	38,2	55,9
	موافق تماما	15	44,1	44,1	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

10ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	14,7	14,7	14,7
	محايد	8	23,5	23,5	38,2
	موافق	15	44,1	44,1	82,4
	موافق تماما	6	17,6	17,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

11ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	14,7	14,7	14,7
	محايد	6	17,6	17,6	32,4
	موافق	17	50,0	50,0	82,4
	موافق تماما	6	17,6	17,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

12ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	8	23,5	23,5	29,4
	موافق	16	47,1	47,1	76,5
	موافق تماما	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

13ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	23,5	23,5	23,5
	موافق	19	55,9	55,9	79,4
	موافق تماما	7	20,6	20,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

14ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	3	8,8	8,8	11,8
	موافق	13	38,2	38,2	50,0
	موافق تماما	17	50,0	50,0	100,0

Total	34	100,0	100,0	
-------	----	-------	-------	--

15ع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	7	20,6	20,6	23,5
	موافق	10	29,4	29,4	52,9
	موافق تماما	16	47,1	47,1	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

1م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,9	5,9	5,9
	محايد	12	35,3	35,3	41,2
	موافق	12	35,3	35,3	76,5
	موافق تماما	8	23,5	23,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

2م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	14,7	14,7	14,7
	موافق	24	70,6	70,6	85,3
	موافق تماما	5	14,7	14,7	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

3م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	2	5,9	5,9	8,8
	محايد	10	29,4	29,4	38,2

موافق	14	41,2	41,2	79,4
موافق تماما	7	20,6	20,6	100,0
Total	34	100,0	100,0	

4م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	8,8	8,8	8,8
	محايد	1	2,9	2,9	11,8
	موافق	12	35,3	35,3	47,1
	موافق تماما	18	52,9	52,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

5م

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	3	8,8	8,8	11,8
	محايد	5	14,7	14,7	26,5
	موافق	12	35,3	35,3	61,8
	موافق تماما	13	38,2	38,2	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
1س	34	4,09	,621	,107
2س	34	4,24	,654	,112
3س	34	4,12	,729	,125
4س	34	4,09	,933	,160
5س	34	4,12	,769	,132
6س	34	4,00	,739	,127
المحور 1	34	4,1078	,36672	,06289

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
1س	10,214	33	,000	1,088	,87	1,30

2س	11,012	33	,000	1,235	1,01	1,46
3س	8,942	33	,000	1,118	,86	1,37
4س	6,800	33	,000	1,088	,76	1,41
5س	8,471	33	,000	1,118	,85	1,39
6س	7,895	33	,000	1,000	,74	1,26
المحور 1	17,615	33	,000	1,10784	,9799	1,2358

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
1ع	34	4,29	,719	,123
2ع	34	3,91	,830	,142
3ع	34	3,82	,904	,155
4ع	34	4,24	,554	,095
5ع	34	4,15	,925	,159
6ع	34	4,06	,776	,133
7ع	34	4,00	,492	,084
8ع	34	4,24	,654	,112
9ع	34	4,26	,751	,129
10ع	34	3,65	,950	,163
11ع	34	3,71	,938	,161
12ع	34	3,88	,844	,145
13ع	34	3,97	,674	,116
14ع	34	4,35	,774	,133
15ع	34	4,21	,880	,151
المحور 2	34	4,0490	,26682	,04576

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
1ع	10,495	33	,000	1,294	1,04	1,54
2ع	6,405	33	,000	,912	,62	1,20
3ع	5,315	33	,000	,824	,51	1,14
4ع	13,008	33	,000	1,235	1,04	1,43
5ع	7,227	33	,000	1,147	,82	1,47
6ع	7,954	33	,000	1,059	,79	1,33

7ع	11,843	33	,000	1,000	,83	1,17
8ع	11,012	33	,000	1,235	1,01	1,46
9ع	9,818	33	,000	1,265	1,00	1,53
10ع	3,973	33	,000	,647	,32	,98
11ع	4,386	33	,000	,706	,38	1,03
12ع	6,093	33	,000	,882	,59	1,18
13ع	8,403	33	,000	,971	,74	1,21
14ع	10,194	33	,000	1,353	1,08	1,62
15ع	7,990	33	,000	1,206	,90	1,51
المحور 2	22,925	33	,000	1,04902	,9559	1,1421

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
1م	34	3,76	,890	,153
2م	34	4,00	,550	,094
3م	34	3,71	,970	,166
4م	34	4,32	,912	,156
5م	34	3,97	1,087	,186
المحور 3	34	3,9529	,47497	,08146

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
1م	5,012	33	,000	,765	,45	1,08
2م	10,592	33	,000	1,000	,81	1,19
3م	4,243	33	,000	,706	,37	1,04
4م	8,463	33	,000	1,324	1,01	1,64
5م	5,208	33	,000	,971	,59	1,35
المحور 3	11,699	33	,000	,95294	,7872	1,1187

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
--	---	---------	------------	-------------------------

المحور 1	34	4,1078	,36672	,06289
المحور 2	34	4,0490	,26682	,04576
المحور 3	34	3,9529	,47497	,08146
الدرجة الكلية	34	4,0366	,27162	,04658

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور 1	17,615	33	,000	1,10784	,9799	1,2358
المحور 2	22,925	33	,000	1,04902	,9559	1,1421
المحور 3	11,699	33	,000	,95294	,7872	1,1187
الدرجة الكلية	22,253	33	,000	1,03660	,9418	1,1314